



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

تخصص محاسبة و تدقيق



دور القوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة الإسمنت - الحساسنة - خلال الفترة (2021-2023)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص محاسبة و تدقيق

إشراف الأستاذ(ة):

- د. محمود العوني

إعداد الطالبين:

- يحي محمد أمين

- عوالي محمد اسلام

لجنة المناقشة:

1- راشدي عبد القادر رئيسا

2- د. محمود العوني مشرفا ومقررا

3- بختاوي فاطيمة الزهراء ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 - 2025 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى "لئن شكرتم لازيدنكم"

أولاً وقبل كل شيء، نحمدك يا رب كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، ونشكر لك ما أنعمته علينا من نعم لا تُحصى، ومن بينها توفيقك لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أفضل الصلاة وأزكى السلام على مصطفىك نبينا محمد فاللهم صلّ على سيّدنا مُحَمَّدٍ الصّادِقِ الوَعْدِ الأَمِينِ، مَبْعُوثِ الْمَلِكِ، الْحَقِّ الْمُبِينِ، رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ وعلى آله وصحبه وسلّم.

يسرنا ويشرفنا في نهاية هذا العمل ان نتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ المشرف الاستاذ المحترم "د.محمود العوني" اعترافا بجميله اولا على قبوله الاشراف على مذكرتنا و على توجيهاته و نصائحها

نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على تفضلها بمراجعة هذا العمل ومناقشته.

وفي النهاية تقبلو منا فائق الاحترام والتقدير وكل أمانينا ان يحظى عملنا المتواضع هذا بالقبول.

شكرا

الإهداء

قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين) إلهي لا يطيب الليل إلا

بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب

الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

فبعد مسيرة دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات والمشقة و التعب ،

ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبني و أرفع قبعتي بكل فخر، فאלلهم لك

الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضاء

إلى أبي... إلى الجدار الذي أستند عليه في تعبني وحزني.. إلى الكتف التي أضع

عليها أثقالها واليد التي تربت علي في كل حين..

إلى أمي... و قد ورثت في جوفها كيف أكون إنسانا قبل أن أصرخ صرختي الأولى في

هذا العالم.. ليس فقط لأنك أويتني في رحمك الدافئ تسعة أشهر و تعاركتي مع الموت

لتمنحني الحياة في ميدان المخاض.... إنما لأنك كنت منذ أنجبتني حتى هذه اللحظة

اما عظيمة إلى الحد الذي أشعر فيه بأنك كثيرة علي

إلى رفاق الخطوات الأولى إلى من كانوا في السنوات العجاف سحابا ممطرا أنا ممتن

لكم جميعا

الفهرس
شكر وعرفان 3
الإهداء 4
مقدمة : أ
الفصل الأول : 6
عموميات حول القوائم المالية و أثر التحليل المالي عليها 6
تمهيد : 4
المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وأهميتها في المؤسسة 5
المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية 5
الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية و خصائصها 5
الفرع الثاني: أهداف و أهمية القوائم المالية 7
الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية 9
المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية وأطراف المستخدمة لها 12
الفرع الأول: أسس اعداد القوائم المالية 12
الفرع الثاني: الأطراق المستخدمة للقوائم المالية 14
الفرع الثالث : عرض للقوائم المالية 16
المطلب الثالث : تعريف و تحليل القوائم المالية 28
الفرع الأول : تعريف تحليل القوائم المالية واهدافه 28
الفرع الثاني : أنواع تحليل القوائم المالية ومجالاته 30
الفرع الثالث : خطوات التحليل المالي 32

33	المبحث الثاني : استخدام أساليب التحليل المالي في تعزيز الأداء المالي
33	المطلب الأول : ماهية الأداء المالي
33	الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي
36	الفرع الثاني : طرق قياس الأداء المالي
39	الفرع الثالث : تقييم الأداء المالي في المؤسسة
42	المطلب الثاني : مؤشرات التقييم وتحسين الأداء المالي
42	الفرع الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
48	الفرع الثاني : تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
55	الفرع الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام السيولة و الربحية
59	المطلب الثالث : أساليب أخرى في تحسين الأداء المالي
59	الفرع الأول : دور الرفع المالي في تحسين الأداء المالي
62	الفرع الثاني: أثر الإفصاح عن معلومات التمويل والاستثمار على تحسين الأداء المالي
64	الفرع الثالث: أثر المراجعة التحليلية للقوائم المالية على تحسين الأداء المالي
65	خلاصة الفصل:
67	الفصل الثاني:
67	الدراسات السابقة
68	تمهيد:
69	المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
69	المطلب الأول: الدراسة الأولى
70	المطلب الثاني: الدراسة الثانية

71	المطلب الثالث: الدراسة الثالثة.....
72	المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....
72	المطلب الأول: الدراسة الأولى.....
73	المطلب الثاني: الدراسة الثانية.....
74	المطلب الثالث: الدراسة الثالثة.....
74	المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.....
74	المطلب الأول: من الناحية النظرية و الأهداف.....
76	المطلب الثاني: من الناحية المنهجية و المضمون.....
77	المطلب الثالث: من حيث النتائج.....
78	خلاصة الفصل:
75	الفصل الثالث:
75	دور القوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة.....
75	"دراسة حالة مؤسسة الإسمنت الحسانة - سعيدة - ".....
79	تمهيد:.....
80	المبحث الأول: شركة الإسمنت و مشتقاته للغرب ERCO
81	المطلب الأول: التطور التاريخي للإسمنت.....
82	المطلب الثاني: التعريف بشركة التطبيق.....
84	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة.....
85	المبحث الثاني: عرض و تحليل قائمة المركز المالي لمؤسسة الإسمنت الحسانة - سعيدة -
85	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لسنوات 2021-2022-2023

92	المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المالية لسنة 2021-2022-2023 بأسلوب الاتجاهات
92	أولاً: التحليل العمودي
94	ثانياً: التحليل الأفقي
96	المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية للشركة بأسلوب التوازنات و النسب المالية
96	أولاً: التحليل بواسطة أسلوب التوازنات
100	ثانياً: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية
103	المبحث الثالث: عرض و تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة الإسمنت - الحساسنة -
103	المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات 2021-2022-2023
107	المطلب الثاني: التحليل بواسطة أسلوب الإتجاهات لجدول حسابات النتائج
110	المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج عن طريق النسب المالية
113	خلاصة الفصل:
114	خاتمة
56	ملاحق
56	قائمة المصادر والمراجع

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) جانب الأصول	18
02	الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) جانب الخصوم	19
03	جدول حسابات النتائج قائمة الدخل حسب الطبيعة	20-21
04	جدول حسابات النتائج قائمة الدخل حسب الوظيفة	22
05	جدول التدفقات النقدية (طريقة المباشرة)	24-25
06	جدول التدفقات النقدية (الطريقة غير مباشرة)	25-26
07	جدول تغييرات الأموال الخاصة	27
08	الميزانية المالية لسنة 2021 جانب الأصول	86
09	الميزانية المالية لسنة 2021 جانب الخصوم	87
10	الميزانية المالية لسنة 2022 جانب الأصول	88
11	الميزانية المالية لسنة 2022 جانب الخصوم	89
12	الميزانية المالية لسنة 2023 جانب الأصول	90
13	الميزانية المالية لسنة 2023 جانب الخصوم	91
14	التحليل العمودي للميزانيات المالية المختصرة لفترة (2021-2022-2023)	92
15	التحليل الأفقي للميزانيات المالية للسنوات (2021-2022-2023)	94
16	الميزانية الوظيفية للشركة للفترة (2021-2023) جانب الأصول	96
17	الميزانية الوظيفية للشركة للفترة (2021-2023) جانب الخصوم	97
18	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2021-2023) بالطريقة المباشرة	97
19	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2021-2023) بالطريقة الغير مباشرة	98
20	حساب احتياج رأس المال العامل للفترة (2021-2023)	98
21	حساب الخزينة الصافية للفترة (2021-2023) بالطريقة المباشرة	99
22	حساب الخزينة الصافية للفترة (2021-2023) بالطريقة الغير مباشرة	99
23	جدول تحليل نسب النشاط	100
24	جدول تحليل نسب السيولة	101
25	جدول تحليل نسب الرفع المالي	102
26	جدول حسابات النتائج لسنة 2021	103-104
27	جدول حسابات النتائج لسنة 2022	104-105
28	جدول حسابات النتائج لسنة 2023	106-107

107	التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للفترة (2023-2021)	29
108	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج للفترة (2023-2021)	30
110	حساب معدلات المردودية	31
111	القدرة على التمويل الذاتي	32

مقدمة

مقدمة :

تُعتبر المؤسساتُ الركيزةَ الأساسيةَ للنشاط الاقتصادي، والوسيلةَ الأمثلَ لخلق الثروة وتعزيزها، فهي تجسّدُ للتفاعل الحيوي بين الموارد البشرية والمادية والمالية، التي تتكامل لتحقيق غاياتها الاستراتيجية المتمثلة في البقاء والاستمرارية. وفي ظل تعقيدات الاقتصاد المعاصر، تبرز أهمية الإدارة الفعّالة كعاملٍ محوريٍّ لضمان كفاءة المؤسسة وفعاليتها، خاصةً مع تزايد حجمها، واتساع نطاق أنشطتها، وانفصال الإدارة عن الملكية، مما يستدعي توازنًا دقيقًا بين مصالح الأطراف المتعددة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بأدائها.

ولأن القوائم المالية تُعدُّ مرآةً عاكسةً لصحة المؤسسة المالية، فقد أصبحت الشفافية وعدم التحيز معيارين جوهريّين لإضفاء المصداقية عليها، ولتلبية احتياجات المستخدمين المتنوعة، من مستثمرين ودائنين ومساهمين. إلا أن تعقيدات البيئة الاقتصادية، وتزايد حدة المنافسة في اقتصاد السوق القائم على التبادل، فرضت على المؤسسات تحدياتٍ، تتراوح بين ضرورة الحفاظ على بقائها وضمان استمراريتهَا، إلى السعي من أجل تحقيق النمو والازدهار.

هنا يأتي دورُ التحليل المالي كأداةٍ استراتيجيةٍ لا غنى عنها؛ فهو يُقدم تشخيصًا دقيقًا للحالة المالية التاريخية، ويكشف عن مواطن القوة والضعف في الأداء، كما يُمكن من رسم سيناريوهات مستقبلية لتحسين الأداء واتخاذ قرارات مستنيرة. ويعتمد هذا التحليل على مجموعةٍ من الأساليب الكمية والنوعية، مثل تحليل القوائم المالية عبر النسب والمؤشرات،

إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا دراسة ومناقشة الإشكالية كالاتي:

- ما هو الدور الذي تؤديه القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أنواع القوائم المالية الأساسية، وكيف تُساهم كل منها في تقييم الأداء المالي؟

2- كيف يمكن استعمال التحليل المالي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

فرضيات البحث: حتى يمكننا تناول الإشكالية المطروحة و بصورة جيدة و محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي و كذا الأسئلة الفرعية فإنه من الضروري الاعتماد على الفرضيات التالية:

-توجد علاقة إيجابية بين تحليل النسب المالية (كالمسئولة والربحية) وتقييم كفاءة الأداء المالي

-توفر المعلومات المالية خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي

-التحليل المالي يمكن مؤسسة الاسمنت " حساسنة" من التنبؤ بمستقبلها المالي

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من تركيزها على معالجة قضية ذات أولوية بالغة للإدارات المعنية، خاصة الفئة العاملة في الوظيفة المالية داخل المؤسسات الاقتصادية. حيث تساهم نتائجها في: تعزيز الفهم العلمي لكيفية توظيف الأدوات المالية (مثل القوائم المالية أو التحليل النسبي) لتحسين كفاءة المؤسسات.

تقديم حلول عملية تُساعد متخذي القرار في الإدارات المالية على مواجهة التحديات مثل إدارة السيولة أو تقليل المخاطر.

سد فجوة بحثية في مجال تطبيق التحليل المالي بقطاع المؤسسات الاقتصادية المحلية كالشركات الصناعية أو الخدماتية

أهداف الدراسة:

ان الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها من هذه الدراسة يمكن تلخيصها من النقاط التالية:

- محاولة عرض وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؛
- التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- محاولة إطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
- تحليل مدى التزام مؤسسة الاسمنت بإعداد وعرض القوائم المالية (قائمة الدخل، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية) وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS).

أسباب اختيار الموضوع:

- الميول شخصي لموضوع التحليل المالي
- الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع و خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصنا وتوسيع معرفتنا في المجال المالية والمحاسبة؛
 - التعرف على كيفية إستخدام التحليل المالي داخل المؤسسة.
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيرين المؤسسات الاقتصادية والأطراف المهتمة بالقوائم المالية، خاصة الفئة التي تشغل في الإدارة المالية

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على دمج منهجي يجمع بين المنهج الوصفي على المستوى النظري والمنهج التحليلي على المستوى التطبيقي، بهدف الإجابة الشاملة عن إشكالية البحث.

على الصعيد النظري، تم تحليل المفاهيم المحورية المرتبطة بإعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية مثل:

(IFRS/IAS) وأدوات تقييم الأداء المالي (كالنسب الربحية والسيولة والكفاءة)، من خلال رصد الأدبيات

السائدة وبناء إطار مفاهيمي يربط بين الشفافية المالية واتخاذ القرار الاستراتيجي. أما على الصعيد التطبيقي،

فتم توظيف منهج تحليلي كمّي يعتمد على دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حساسنة ، حيث جرى تطبيق أدوات التحليل المالي (كالتحليل الأفقي والرأسي والنسب المالية) على بياناتها المالية التاريخية، باستخدام برمجيات متخصصة (كـ Excel)، لرصد العلاقات بين المتغيرات

حدود الدراسة:

وتشتمل ما يلي:

الحدود الزمنية: اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من طرف مؤسسة الإسمنت الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2021-2023 .

الحدود المكانية: تم حصر الدراسة التطبيقية على المؤسسة الاقتصادية الاسمنت بولاية سعيدة دائرة حساسنة الحدود الموضوعية: اقتصرت دراستنا على موضوع تقييم الأداء المالي على مجموعة معينة من النسب والتمثلة في : مؤشرات التوازن المالي ، نسب السيولة، نسب الهيكل المالية، نسب المردودية، نسب النمو.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الموضوع الذي نبحث فيه إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة. يهدف هذا التقسيم إلى تغطية جميع الجوانب التي تسهم في تقديم إجابات شاملة للإشكاليات المطروحة، واختبار صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة. في المقدمة العامة، استعرضنا نطاق البحث كتمهيد لطرح الإشكالية الرئيسية، التي تفرعت عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية. كما تناولت المقدمة الفرضيات الأساسية التي يستند إليها البحث، بالإضافة إلى أهمية البحث وأهدافه، وأسباب اختيار الموضوع، والمنهج المتبع، وحدود الدراسة.

أما بالنسبة لفصول البحث، فقد جاء الفصل الأول بعنوان "عموميات حول القوائم المالية وأثر التحليل المالي عليها"، والذي تضمن ثلاث مباحث. في المبحث الأول، استعرضنا الإطار النظري للقوائم المالية وأهميتها في المؤسسة، بينما خصصنا المبحث الثاني لأساليب التحليل المالي وكيفية استخدامها في تعزيز الأداء المالي. في الفصل الثاني، تناولنا الدراسات السابقة، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول تناول الدراسات السابقة باللغة العربية، والتي شملت ثلاث دراسات، بينما المبحث الثاني تناول الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والذي شمل أيضاً ثلاث دراسات اما في المبحث الثالث دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية و في ما يخص الفصل الثالث تم تناول الجانب النظري المتعلق بهذه الدراسة، حيث قمنا بدراسة حالة مؤسسة الإسمنت الحساسنة - سعيدة -

الفصل الأول :

عموميات حول القوائم المالية و أثر التحليل المالي عليها

- 1- الإطار النظري للقوائم المالية و أهميتها
- 2- استخدام أساليب التحليل المالي في تعزيز الأداء المالي

تمهيد:

تُعتبر القوائم المالية من الأدوات المحاسبية الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لعرض نتائجها المالية وتقييم أدائها. كما أنها تمثل وسيلة حيوية للتواصل مع مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت داخلية مثل الإدارة، أو خارجية مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية. ولأن هذه القوائم لا تؤدي وظيفتها بكفاءة إلا من خلال تحليلها وفهم دلالاتها بشكل صحيح، فإن التحليل المالي يُعتبر أداة مكملة وأساسية لتحويل البيانات المالية إلى مؤشرات تدعم اتخاذ القرارات ورسم السياسات المستقبلية.

في هذا السياق، يتضمن هذا الفصل بحثين رئيسيين:

المبحث الأول مخصص لتعريف القوائم المالية، حيث يتناول مفهومها وأنواعها وأهدافها، بالإضافة إلى الإطار المحاسبي الذي ينظم إعدادها.

أما المبحث الثاني، فيتناول التحليل المالي، موضحاً مفهومه وأدواته، ودوره في تفسير محتوى القوائم المالية، مع التركيز على كيفية مساهمة هذه القوائم في تحسين أداء المؤسسة، سواء من خلال رفع جودة المعلومات المالية أو تعزيز عملية اتخاذ القرار.

المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وأهميتها في المؤسسة

المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية و خصائصها

أولاً: مفهوم القوائم المالية

هناك مجموعة من التعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

تعريف 1: هي عبارة عن بيانات تفصيلية و اجمالية لجميع عناصر المعاملات و الأنشطة في المشروع تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق طريقة معينة بموجب المعايير المحاسبية، و يعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات و الأنشطة الاقتصادية و المالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة معينة (ربع سنة - نصف سنة - سنة)، فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة المؤسسة والتغيرات الحاصلة في مركزه المالي..¹

تعريف 2: القوائم المالية هي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية.²

تعريف 3: هي وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف خاص بالقوائم المالية أنها عبارة عن مجموعة من التقارير والقوائم التي يتم اعدادها محاسبيا خلال السنة المالية حيث توضح كل العمليات التي قامت بها المؤسسة وتعطي تقييم واضح للأداء المالي ووضعية المؤسسة.

ثانياً: خصائص القوائم المالية

تتمثل خصائص القوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص أساسية هي:⁴

¹ - دريد آل شيب مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 68، 69.

² - زوبينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق مذكرة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013-2014، ص 46.

³ - فؤاد إليهم ، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مؤسسة نفضال فرع أم البواقي، مذكرة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2014-2015 ص 12.

⁴ - رضوان حلوه، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 24 26

❖ الملائمة

والمقصود بها أن تكون البيانات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المراد اتخاذه، فمثلاً إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فإن البيانات غير النقدية هي معلومات غير مناسبة، وقد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين، للملائمة ثلاث خصائص ثانوية:

- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخير الحصول على البيانات يكون على حساب فائدتها، فكلما تأخرت المعلومات كلما نقصت منفعتها؛
- أن تتميز البيانات بقيمة تغذية راجعة أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة أي أن تساعد متخذ القرار بأن يتحقق من صحة قراراته السابقة، فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان اتجاه القرار حينها خاطئاً؛
- أن تتميز المعلومات بقيمة توقعية أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى توقعات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة سابقاً.

❖ الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تتمتع بالموثوقية والاعتماد. وتتطلب المعلومات بهذه الخاصية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز.

وبناء على ذلك، لا يمكن أن تكون المعلومات موثوقة إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ✓ **التمثيل الدقيق:** يجب أن تعكس المعلومات بدقة العمليات والأحداث المختلفة.
- ✓ **تغليب الجوهر على الشكل القانوني:** ينبغي أن تعبر المعلومات المالية عن حقيقتها الاقتصادية بدلاً من التركيز فقط على شكلها القانوني.
- ✓ **الحيادية:** يجب أن تكون القوائم المالية خالية من أي تحيز.
- ✓ **الحيطة والحذر:** يتعين توخي الحذر عند إعداد القوائم المالية، خاصة عند إجراء التقديرات في ظل عدم اليقين، لتجنب تضخيم الأصول أو تقليل الالتزامات.
- ✓ **الاكتمال أو الشمولية:** يجب أن تتضمن المعلومات الواردة في القوائم المالية كافة التفاصيل الضرورية ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، حيث إن حذف المعلومات قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين ويجعلها غير موثوقة وغير ملائمة.

❖ القابلية للمقارنة

تشير هذه العبارة إلى أهمية تقديم معلومات محاسبية تتيح إجراء مقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس القطاع، مما يعزز من قيمة هذه المعلومات. فبفضل هذه المقارنات، يمكن تقييم الوضع المالي لمؤسسة معينة مقارنةً بمثيلاتها، مثل: هل تتجاوز أرباحها وتكاليفها مستويات الأداء السائدة في الصناعة؟ يتيح هذا التقييم تحليل أسباب تفوق أو تراجع أداء المؤسسات الأخرى، مما يساعد صانعي القرار في توقع وتقييم أداء مؤسساتهم وإدارتها بشكل أفضل.

تتطلب قابلية المقارنة الفعالة استخدام أساليب محاسبية متسقة بين المؤسسات المختلفة عند معالجة نفس العمليات أو الأحداث. كما تزداد درجة قابلية المقارنة وفائدة المعلومات عند إجراء مقارنات عبر فترات محاسبية متعددة، مما يتيح دراسة وتفسير التغيرات الملحوظة.

❖ الاتساق و الثبات

تشير هذه العبارة إلى ضرورة مقارنة نتائج نفس المؤسسة عبر فترات محاسبية مختلفة، مما يتطلب منها الالتزام بنفس الأساليب المحاسبية، مثل قياس المخزون السلعي، وتحديد عبء الإهلاك، وقياس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

تعتبر خاصيتا القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص الأساسية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة، إلا أنهما ليستا بنفس درجة الأهمية مثل خاصيتي الملائمة والموثوقية. فوجود القابلية للمقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يكفي لجعلها مفيدة، ما لم تتوفر أيضًا خاصيتا الملائمة والموثوقية.

الفرع الثاني: أهداف و أهمية القوائم المالية

أولاً: أهداف القوائم المالية

ويمكن حصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي¹:

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة والتي تساعد الأطراف ذات الصلة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها
- تمكين الأطراف المستخدمة للقوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للشركة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛
- تقييم قدرة الشركة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على قدرة الشركة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها

¹ - زوبينة بن فرج رجع سبق ذكره، ص 58_59

- تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات التي تطرأ على المركز المالي، مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.
- على الرغم من أن القوائم المالية تلبي احتياجات عامة لمعظم المستخدمين، إلا أنها لا توفر جميع المعلومات اللازمة لصنع القرارات الاقتصادية، حيث تعكس بشكل رئيسي الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.
- وقد أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست ثابتة، بل تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم.¹

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تتركز أهمية القوائم المالية حسب دقة المعلومات المحاسبية التي تحتويها و التي تعد من أهم المصادر المتاحة للمستخدم الخارجي، و تكمن أهميتها فيما يلي:²

❖ بالنسبة للمستثمرين (الأفراد):

- ✓ الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة.
- ✓ التمكن من اتخاذ القرار الأنسب والمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة.

❖ بالنسبة للسوق المالي:

- ✓ تعزيز ثقة المستثمرين وحمايتهم
- ✓ التقليل من خطر المعلومات الغير دقيقة التي تؤدي الى التخصيص الغير كفي للموارد المتاحة
- ✓ توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين

❖ بالنسبة للمجتمع:

- ✓ استغلال الموارد المتوفرة و توزيعها على مختلف القطاعات المراد الاستثمار فيها
- ✓ القضاء على مختلف المضاربات التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي و الاجتماعي
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع العوائد و المخاطر بين المتعاملين في السوق المالي

¹- مسوسي زهية، ساري رزيقة، دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي أحمد أولحاج البويرة، ص 05 ، ص 06

²- ناصر محمد على المجيلي خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، علوم التدبير، تخصص محاسبة، الحاج لخضر باتنة، 2003/2004، ص78.

✓ تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام

الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية

تضم القوائم المالية مجموعة كاملة من الوثائق، و تتمثل مكوناتها الأساسية فيما يلي:

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعرف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية للوضع المالي للمؤسسة في تاريخ معين أي أنها ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم ولكل مؤسسة ذمة مالية توضح مالها من حقوق وما عليها من التزامات و توضح معطيات خاصة بالسنة الجارية والارصدة الخاصة بالسنة المالية السابقة.¹

1. عناصر الميزانية

الأصول: تتمثل في الموارد الاقتصادية الخاصة بمشروع المؤسسة حيث يتم قياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الخصوم: هي التضحيات المستقبلية المحتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الخصوم الحالية للمؤسسة المعنية بنقل أو تحويل الأصول أو توفير خدمات الأصول الأخرى في المستقبل نتيجة الأحداث الماضية.

حقوق الملكية: هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم.

2. الهدف من الميزانية

تعتبر قائمة المركز المالي أو الميزانية من أهم القوائم المالية حيث تحقق الميزات التالية:²

- بيان المركز المالي للمؤسسة عند تاريخ إعداد الميزانية حيث تبين ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
- تسمح بالتعرف على مدى استمرارية المؤسسة والقيام بعمليات التحليل المالي.
- تبين مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

¹ - أمال زاوي عائشة هشام، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر ، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي حيل 2016 - 2017 ، ص 41.

² - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS2007 ، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 113-114.

ثانيا: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

توجد تسميات مختلفة لهذه القائمة فهناك من يطلق عليها اسم قائمة الدخل قائمة الربح أو قائمة الأرباح والخسائر و جدول حسابات النتائج هو عبارة عن كشف بين مقدار الفرق من ربح أو خسارة بين الإيرادات بجميع عناصرها والنفقات بمختلف مكوناتها خلال السنة المالية، ويتضمن نتيجة أعمال المؤسسة ويستخدم في معرفة التدفقات النقدية وقياس كفاءة الأداء.¹

1. عناصر جدول حسابات النتائج: وتتمثل في الآتي²:

النواتج: هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن المساهمات الجديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

الأعباء: هي الخفاض المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء توزيعات للمساهمين في الأموال الخاصة.

2. الهدف من جدول حساب النتائج :

تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح وتوفير المستخدم القوائم المالية التعرف على أماكن وجود الاستثمار المربحة، كما تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة، كما تساعد نقابات العمال للمفاوضة حول الأجور والحكومة على إعداد السياسات الضريبية.³

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية: يعرف بجدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي بعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.⁴

¹ - دريد كامل آل شبيب ، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2006، ص 53.

² - شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2008-2009، ص 51.

³ - علمي حليمة ، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2015 - 2016، ص 18.

⁴ - Stépahn burn IAS/IFRS : les normes internationales d'information financière. Edition gualima , paris ,2006p204.

ويتم إعداد هذه القوائم المالية وفق الأسس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى التدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية في الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

2. مكونات قائمة التدفقات النقدية: تنقسم قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام¹:

– **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة و التي تشمل مايلي:

✓ صافي الدخل النقدي للفترة.

✓ النقد المحصل من العملاء أي الناتج عن المبيعات.

✓ النقد المدفوع للموردين أي ثمن البضائع

✓ النقد المدفوع للضرائب

– **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات طويلة الأجل، ويتطلب تحيدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، من الأمثلة عليها ما يلي²:

✓ النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.

✓ النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.

✓ النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

✓ المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

رابعا: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة: تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 م، وهي عبارة عن جدول يبين كل ما يتعلق بحقوق أصحاب المؤسسة (الملاك)، المتمثلة في رأس المال والمسحوبات الشخصية الخاصة بهم وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل فهو يوضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة³.

¹ - محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2014، ص 198.

² - نفس المرجع، ص 199.

³ -رضوان حلوه، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ص 126.

قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب ادراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة بالآتي¹ :

- ✓ النتيجة الصافية
- ✓ كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- ✓ تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛
- ✓ النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة
- ✓ العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة
- ✓ توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

خامسا : الملاحق

يتضمن ملحق البيانات المالية معلومات عن النقاط التالية، عندما تكون هذه المعلومات مهمة أو مفيدة لفهم المعاملات الموضحة في البيانات المالية² :

- ✓ القواعد والأساليب المحاسبية المتبعة في مسك الحسابات وإعداد البيانات المالية (تم تحديد الالتزام بالمعايير، وأي انحراف موضح ومبرر)
- ✓ المعلومات الإضافية اللازمة لفهم جيد للميزانية العمومية وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة
- ✓ المعلومات المتعلقة بالكيانات المرتبطة أو المشاريع المشتركة أو الشركات التابعة أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي لها ربما قد تكون حدث مع هذه الكيانات أو مع مديريها : طبيعة العالقة، أنواع المعاملات، سياسة التسعير المتعلقة بهذه المعاملات
- ✓ معلومات ذات طبيعة عامة أو تتعلق بعمليات معينة ضرورية لحصول على صورة صادقة.

المطلب الثاني:أسس إعداد القوائم المالية وأطراف المستخدمة لها

الفرع الأول: أسس اعداد القوائم المالية

وضعت معايير المحاسبة الدولية متطلبات مفصلة لعرض البيانات المالية التي تعدها الشركات، حيث يُعتبر المعيار الأول بمثابة الإطار العام والشامل لعرض القوائم المالية وتقديم الإرشادات المتعلقة بمكوناتها. يتمتع هذا المعيار بأهمية كبيرة في كيفية معالجة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمؤسسة، بالإضافة إلى

¹-الياس البدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، ماجستير، قسم العلوم التجارية، 2009-2010، ص54.

²- Manuel de comptabilité financière, 2013, p 37.

أساليب الإفصاح وإعداد القوائم المالية في مختلف المؤسسات. صدر هذا المعيار في أبريل 1974، وقد خضع لتعديلات مثل باقي المعايير، كان آخرها في عام 2005. تم تصميمه في الأصل لتحسين جودة المعلومات المالية المعروضة، حيث يهدف إلى تحديد الأسس اللازمة لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام، مما يضمن إمكانية المقارنة بينها وبين البيانات المالية الخاصة بالمشاريع في الفترات السابقة وبيانات المشاريع الأخرى.

لقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على عدة أسس واعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية وهي:¹

أولاً: العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للمؤسسة، وفي حالات نادرة جداً قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللاً، ونجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحاً عادلاً، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة الإفصاح كالاتي:

- ✓ أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادلاً للمركز المالي للمؤسسة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية؛
- ✓ أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية، فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل؛
- ✓ تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة وطبيعة هذه المخالفة بما ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي هذه المعاملة مضللة
- ✓ الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المؤسسة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

ثانياً: السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد عرض القوائم المالية، حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

¹- بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 63-65

ثالثا: فرض استمرارية المؤسسة

إعداد التقارير والقوائم المالية على أساس المؤسسة مستمرة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة، وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك عندما تكون الإدارة على علم أثناء تقييمها بحالات عدم التأكد المادية، أي تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرتها على البقاء كمؤسسة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد.

رابعا: المحاسبة على أساس الاستحقاق

يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها) ، أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يتم الاعتراف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيرادات وتتحمل بما يخصها من أعباء.

خامسا: مبدأ ثبات العرض

عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية.

سادسا: مبدأ الحيطة والحذر

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل الديون المشكوك فيها ، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث.

يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر وعند إعداد القوائم المالية، أي تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، ولا ينتج عنها تفخم للأصول، والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.

سابعا: القابلية للمقارنة

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

الفرع الثاني: الأطراق المستخدمة للقوائم المالية

تتعدد الأطراف المهمة بتحليل القوائم المالية والتي يمكننا تقسيمها إلى:

أولاً: الأطراف الداخلية : وهي تلك الأطراف النابعة من داخل المؤسسة والتي تتمثل في:¹

1 - الإدارة : تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها الى القوائم والتقارير المالية، حيث تحقق هذه القوائم

للإدارة:

✓ الأهداف المرجوة .

✓ التعرف على الوضع الشمالي و القدرة الكبيسة المؤسسة

2 - الموظفون والعمال: تهتم هذه الفئة بالقوائم والتقارير المالية للاطمئنان على استقرارها الوظيفي والمرتبب باستمرارية المشروع.

ثانيا : الأطراف الخارجية : وهي كثيرة ومتعددة نذكر منها:

1. **المستثمرين الحاليون والمحتملون :** هم الفئة التي تكبدت مبالغ من أموالها الخاصة، لذا فهم في حاجة المعلومات تدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما تكبده من أموال وتشمل المعلومات الخاصة بموارد المشروع والالتزامات المرتبطة به، والتغيرات فيها وبمدى قدرة المشروع على تحقيق إيرادات وتحويلها الى ربحية بأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد.²

2. **الحكومات والوكالات العمومية :** تهتم الحكومات ومختلف مصالحها العمومية بعملية توزيع الموارد وكيفية تنظيم نشاطات المؤسسات بغرض تحديد السياسات الضريبية والاجتماعية فضلا عن الحاجات الإحصائية التي تسمح بإعداد الحسابات الوطنية.³

3. **الجمهور:** قد يسعى الجمهور للحصول على معلومات حول المؤسسات بهدف التعامل معها أو اتخاذ قرارات بشأن استثمار المدخرات، مثلما يحدث في حالات الطلب العلني على الادخار.

4. **العملاء :** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

¹ - صالح مرازقة، فنيحة بورهين القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 7.

² - أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 5

³ - سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، ص 57

5. المقرضون : يقدم المقرضون الأموال بأشكال وصور مختلفة ولأغراض متنوعة، حيث نجد أن هناك الانتماء قصير الأجل على أمل استرجاع أموالهم خلال فترة زمنية قصيرة تتراوح عادة ما بين ثلاثين وتسعين يوما، كما تتلقى المؤسسة قروضا أخرى قصيرة أو طويلة الأجل من مصادر مختلفة من أهمها البنوك، أو القيام بإصدار سندات، ويهتم المقرضون بطريقة تحليل الإمكانات المستقبلية للمؤسسة أساسا بحصولهم على ما يضمن تسديد قروضهم مع الفوائد.

6. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون : يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم.¹

الفرع الثالث : عرض للقوائم المالية

أولا: قائمة المركز المالي

❖ **تعريف قائمة المركز المالي (الميزانية):** تعرف الميزانية على أنها: حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات مسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج، أو إنها ملخص لأرصدة الحسابات التي لازالت مفتوحة بدفتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية على حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.²

❖ **الميزانية هي جدول ذو جانبين يُعد في تاريخ معين، حيث تُظهر الأصول في الجانب الأيمن والخصوم في الجانب الأيسر.** يمكن اعتبارها صورة فوتوغرافية تعكس ثروة المؤسسة في لحظة زمنية محددة.

❖ **تقدم الميزانية مجموعة من المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة.**³

❖ **مكونات الميزانية :** تتكون قائمة المركز المالي مما يلي:

¹ - طارق عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 40 و 41.
² - حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ص 147

³ -Eric Ducasse, et autre, Normes comptables IAS/IFRS, Bibliothèque royale de, Belgique, 2005, p17.

أ - جانب الأصول:

- الأصول الثابتة المعنوية
- الأصول الثابتة المادية
- الاهتلاكات
- المساهمات؛
- الزبائن، المدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات
- الأصول الضريبية مع تمييز الضرائب المؤجلة.
- الخزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة السلبية.

❖ ب- جانب الخصوم :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع المقررة بعد تاريخ الإقفال مع التمييز برأس المال المصدر
- الاحتياجات النتيجة الصافية للدورة والعناصر الأخرى؛
- الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة
- الموردون والدائنون الآخرون
- مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة نواتج مثبتة مسبقاً)؛
- الخزينة السلبية ومقابلات الخزينة الإيجابية
- ميزانية البنوك والهيئات المالية المتشابهة تضم الأصول والخصوم حسب طبيعتها وتقدمها في انتظام حسب سيولتها واستحقاقها النسبي.

❖ ويمكن التوضيح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) جانب الأصول

الأصول	القيمة الإجمالية	الإهلاكات والمؤنات	القيمة الصافية
<u>الأصول الغير جارية</u> التبittات المعنوية التبittات العينية أراضي مباني تبittات عينية أخرى تبittات قيد التنفيذ تبittات مالية مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول أخرى غير جارية أصل الضرائب المؤجلة مجموع الأصول الغير الجارية			
<u>الاصول الجارية</u> مخزونات ومنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة الزبائن مدينون آخرون الضرائب والرسوم توظيفات وأصول مالية أخرى الخبينة مجموع الأصول الجارية			
مجموع الأصول			

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص 28 و ص 29

الجدول رقم (02) : الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) جانب الخصوم

القيمة الإجمالية	الخصوم
	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u> رأس مال تم اصداره رأس مال غير المطلوب علاوات و احتياطات- احتياطات موحدة فوارق اعادة التقييم فرق المعادلة النتيجة الصافية - حصة المجموعة رؤوس أموال خاصة أخرى الترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية المجموع (01)
	<u>الخصوم الغير جارية</u> قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومخصصة ديون غير جارية أخرى مخصصات ومنتجات مقيدة سلفا <u>الخصوم الجارية</u> الموردون والحسابات المرتبطة الضرائب ديون أخرى الخزينة مجموع الخصوم الجارية
	مجموع الخصوم

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص 28 و ص 29

ثانيا : جدول حساب النتائج

❖ تعريف جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج، هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية سواء كانت ربحاً أو خسارة¹، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح، ويحدد محتوى و نموذج وعرض جدول حسابات النتائج بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية²، وترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء " ³.

ويعرف أيضاً بأنه : " أكثر القوائم أهمية ويتم فيه التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج المشروع"⁴. وللتوضيح أكثر سنعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج قائمة الدخل حسب الطبيعة

البيان	المبالغ
المبيعات والمنتجات الملحقة الانتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الانتاج المثبت إعانات الاستغلال	
1 - إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	
2- استهلاكات السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)	

¹ - د. محمد الحبيب مرحوم النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ مجلة (الإقتصاد والمالية)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 209 المجلد 4، العدد 2، 2018، ص

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ - د. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، بدون طبعة، ص 28.

⁴ - د. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 29 الأولى، عمان الأردن، 2006، ص 29.

أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
4 - إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات و خسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
5 - النتيجة العملية	
المنتجات المالية الأعباء المالية	
6 - النتيجة المالية	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (65)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية - منتجات عناصر غير عادية - أعباء -	
- النتيجة غير العادية	
10 - صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على الجريدة الرسمية، العدد 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 30.

ويحتوي جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، بحيث يمكن أن نجد عدة طرق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وهذا كما يلي :

✓ هامش الربح الإجمالي هو الفارق بين الإيرادات وتكاليف المبيعات.

✓ النتيجة العملية تُعرف بأنها الفرق بين المنتجات الناتجة عن العمليات الأخرى والأعباء الإدارية.

✓ أما النتيجة العادية قبل الضريبة، فهي تمثل مصاريف المستخدمين والمخصصات والهلاكات والأعباء المالية، بعد طرح المنتجات المالية منها.

✓ فيما يتعلق بالنتيجة الصافية للسنة المالية، فهي تعكس النتيجة الصافية للأنشطة العادية مضافاً إليها المنتجات غير العادية، مع خصم الأعباء غير العادية.

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج قائمة الدخل حسب الوظيفة:

المبالغ	البيان
	رقم الأعمال كلفة المبيعات
	1- هامش الربح الإجمالي
	المنتجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
	2- النتيجة العملياتية
	المنتجات المالية الأعباء المالية
	النتيجة المالية
	النتيجة العادية قبل الضرائب
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة (تغيرات عن النتائج العادية)
	4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	عناصر غير عادية - منتجات عناصر غير عادية - أعباء.
	5- النتيجة غير العادية
	6- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجريدة الرسمية، العدد 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 31.

ثالثا : جدول تدفقات الخزينة (قائمة تدفقات النقدية)

❖ **تعريف :** إن الغرض الأساسي من جدول سيولة الخزينة هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة، والغرض الثاني هو توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.¹

❖ **محتوى جدول قائمة تدفقات النقدية :** تلخص قائمة التدفقات النقدية وتفسر كافة المقبوضات التدفقات الداخلة النقدية الرئيسية والمدفوعات النقدية طوال الفترة المحاسبية وتقوم بتصنيف التغيرات التي تنتج من ممارسة أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل². وتتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود المتعلقة بكل هذه النشاطات وهي³:

➤ **النشاطات التشغيلية:** وهي النشاطات التي تقوم بها المنشأة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها والتي تعتبر نشاطات استثمارية وتمويلية وتشمل النشاطات التشغيلية فيما يلي:

- ✓ النقدية المستلمة من العملاء
- ✓ النقدية المدفوعة للموردين والموظفين
- ✓ الفوائد المدفوعة
- ✓ المصروفات المختلفة المدفوعة
- ✓ ضريبة الدخل المدفوعة
- ✓ الفوائد المقبوضة
- ✓ المبالغ المحصلة من المدينين
- ✓ التوزيعات المستردة من الموردين مثل المردودات المشتريات
- ✓ المبالغ التي تم ردها للمدينين والعملاء

¹ عبد الفتاح حنفي، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، 2008، ص 242
² ألدرمان، قودوين ترجمة نضال محمود الرمحي المحاسبة الإدارية ، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ، 2013، ص 360.
³ خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير الدولية، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، عمان.2008، ص 131 و132.

✓ المبالغ المقبوضة أو المدفوعة عن التسويات القضائية.

➤ **النشاطات الإستثمارية:** وهي النشاطات المتعلقة بإقتناء الأصول غير المتداولة والتخلص منها، إضافة للإستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، ومن أهم النشاطات الإستثمارية:

✓ شراء الأصول غير المتداولة وبيعها

✓ شراء الإستثمارات المالية وبيعها

✓ منح القروض للغير وتحصيلها

➤ **النشاطات التمويلية :** هي النشاطات التي تخص رأس المال المملوك وهيكل الإقتراض في المنشأة

وبذلك تشمل هذه النشاطات ما يلي:

✓ زيادة وتخفيض رأس الما

✓ الحصول على القروض من الغير وتسديدها

✓ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الأملاك.

✓ شراء أسهم الخزينة وبيعها.

❖ **شكل قائمة التدفقات النقدية :**

➤ **الطريقة المباشرة :**

جدول رقم (05) : جدول التدفقات النقدية (طريقة المباشرة)

N-1	N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال
			تحصيلات المقبوضة من الزبائن
			المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
			الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة
			الضرائب على النتائج المدفوعة

			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (بجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار المسحوبات عن إقتناء تثبيّات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيّات عينية أو المعنوية المسحوبات عن إقتناء تثبيّات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل التثبيّات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، ص19

➤ الطريقة غير المباشرة :

جدول (06) : جدول التدفقات النقدية (الطريقة غير مباشرة)

N-1 السنة المالية	N السنة المالية	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية

			تصحيحات من أجل: -الاهتلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييدات تحصيلات التنازل عن تشييدات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير الأموال الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخة 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009، ص 36.

رابعاً :جدول تغييرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي¹ :
النتيجة الصافية للسنة المالية؛

تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...)
توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

جدول (07) : جدول تغييرات الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق اعادة التقييم	الإحتياطات و نتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
تغير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
تغير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
مافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

¹ - لمايسي سارة، تدقيق المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولية (رسالة ماجستير : محاسبة شعبة علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2015/2016، ص 77-78)

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم 19 المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009 ، المادة رقم 250. 1، ص37.

المطلب الثالث : تعريف و تحليل القوائم المالية

الفرع الأول : تعريف تحليل القوائم المالية واهدافه

يُعتبر التحليل المالي تقنية متقدمة تتطلب معرفة عميقة ومتخصصة، وهي حالة تطور مستمر. كما تُعد من الموضوعات الأساسية التي تتناولها الدراسات الاقتصادية.

أولاً : يعرف تحليل القوائم المالية بأنه: ¹ "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية."

كما تعرف بأنها: عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي." ويمكننا من التعريفات السابقة استنتاج الحقائق التالية:

- تُعتبر القوائم المالية المنشورة المصدر الرئيسي للتحليل المالي، مما يعني أن دور المحلل المالي يبدأ حيث ينتهي عمل المحاسب. ويتطلب ذلك من المحلل فهم الأسس التي تم إعداد هذه القوائم بناءً عليها.
- يقوم المستفيدون، أو المحللون الماليون الذين يمثلونهم، بدراسة محتويات هذه القوائم لاستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج النسب المالية. يهدف ذلك إلى التعرف على القيمة المالية للمشروع في تاريخ محدد، بالإضافة إلى تقييم الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

ثانيا : أهداف تحليل القوائم المالية

تتباين أهداف تحليل القوائم والتقارير المالية وفقاً لاحتياجات المستخدم أو المحلل. فالمستخدمون للمعلومات المالية من داخل المؤسسة لديهم أهداف تختلف عن تلك الخاصة بالمستخدمين من خارجها. ومن الطبيعي أن

¹ - مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2001، ص 72 ص71.

تؤثر هذه الأهداف على تفسير مدلول المعلومات المالية التي يتم تحليلها. في هذا السياق، سنستعرض بعض الفئات من مستخدمي المعلومات المالية، ونوضح أهدافهم وكيف تؤثر تلك الأهداف على فهم مدلول المعلومات المالية المعنية بالتحليل.

إدارة المشروع : تعتبر إدارة المشروع من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية، وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المشروع خلال فترة زمنية معينة، وقدرته على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال، وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي الجذب رؤوس أموال المستثمرين القائلين والمحتملين من ناحية، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى بما يعني استمرارها في أداء واجباتها داخل المشروع.

الملاك (حملة الأسهم): ينصب اهتمام حملة الأسهم على معدل توزيع الأرباح للعام الحالي والأعوام السابقة، والاعتماد على تلك المعلومات المقارنة في تحديد معدل التوزيع في المستقبل. وقد يهتم بعض المساهمين بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات الأرباح للأسهم في المستقبل، وعلى ذلك فإن فئة الملاك يتركز اهتمامها في تحليل القوائم المالية الذي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به.

المقرضون : يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد والحصول على عائد مناسب، ولذلك فإن هذه الفئة تركز على البيانات التي تقدم لهم معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع، ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين (القروض) والفوائد في مواعيدها المقررة، كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقروض¹.

يتضح مما سبق أن نوعية المستخدم تؤثر بشكل كبير على أهدافه من استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية، وكذلك على طبيعة المعلومات التي يوليها اهتمامه. من جهة أخرى، يمكن القول إن دلالة نفس المعلومات قد تختلف بين الأطراف المختلفة. على سبيل المثال، قد تشير درجة السيولة النقدية المرتفعة إلى ظروف إيجابية لأحد الدائنين، بينما قد لا تعكس نفس المعنى بالنسبة للإدارة التي تركز على الربحية حتى لو كان ذلك على حساب السيولة النقدية للمشروع.

¹ - مؤيد راضي خنفر و غفسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 75- ص 76.

الفرع الثاني : أنواع تحليل القوائم المالية ومجالاته

أولاً : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يأتي¹:

1- الجهة القائمة بالتحليل :

استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى:

أ- **التحليل الداخلي**: ويقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، قسم التدقيق .. الخ. وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- **التحليل الخارجي** : يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك البنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي ... الخ.

- فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة، غالباً ما تقوم المؤسسات بتوفيرها للجهات الخارجية دون معرفة الأهداف التفصيلية لهذه الجهات. وبالتالي، يواجه المحلل الخارجي صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، كما أن التعاون من معدي البيانات في المؤسسات المالية يكون محدوداً.

2- الأسلوب المتبع في التحليل : تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ- أسلوب التحليل بالنسب المالية؛

ب- أسلوب التحليل بالمقارنات

ج- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية

د- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

توجد أساليب متعددة أخرى، وعموماً يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عدة عوامل، منها الهدف من التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، بالإضافة إلى خبرة المحلل المالي.

¹- أوراغ حولة مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - بسكرة- رسالة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر - بسكرة - سنة 2015 - 2016، من 5، ص 6

3. البعد الزمني للتحليل:

يمتلك التحليل المالي بُعدًا زمنيًا يعكس كل من الماضي والحاضر. بناءً على ذلك، يمكن تصنيف التحليل المالي وفقًا لعلاقته بالزمن إلى:

أ- **التحليل الرأسي:** بمعنى أن تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، وإلى مجموع مجموعة جزئية منها، بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون. كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي.

ب- **التحليل الأفقي:** يتعلق هذا النوع من التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القوائم المالية على مر الزمن، مما يعني تتبع حركة هذا العنصر سواء بالزيادة أو النقصان. وبالتالي، يُعتبر هذا التحليل ديناميكيًا لأنه يكشف عن التغيرات التي طرأت على مدى فترة زمنية طويلة نسبيًا.

4. التحليل بالنسب المالية:

تحليل النسب المالية من خلال إيجاد العلاقة بين متغيرين تربطهما خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة المؤسسة وقد اكتسب أسلوب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال توقع حالات الفشل المالي للمؤسسات.

ثانيا : مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:¹

التخطيط المالي : تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية.

تحليل تقييم الأداء : تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو،

¹ حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي - تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 20 ص 22

وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة المستثمرين والمقرضون.

التحليل الائتماني : يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن للمقرض من اتخاذ القرار المناسب.

التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح الفرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

تحليل بعض الحالات الخاصة : من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.¹

الفرع الثالث : خطوات التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي على ثلاث خطوات رئيسية هي: ²

التصنيف: وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزيئاتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

¹ - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000 ، ص 159 - ص 160.

² - محمد الصيرفي (2014) مرجع سبق ذكره. ص 118 ص 119

المقارنة: وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية وقد تمت إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من المؤسسة واحدة في نفس الصناعة.

الاستنتاج : عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل العلاج تلك المشاكل ، وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تقيم بشكل دقيق الوضع المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى قدرتها وإمكاناتها، مما يوفر أساساً قوياً للتخطيط المالي والرقابة.

المبحث الثاني : استخدام أساليب التحليل المالي في تعزيز الأداء المالي

يُعتبر الأداء من المفاهيم الأكثر شيوعاً واستخداماً، وقد حظي باهتمام كبير في الأبحاث والدراسات بشكل عام. وقد استقطب هذا المفهوم العديد من المفكرين، مما أدى إلى ظهور دراسات متعددة تهدف إلى استكشاف جميع جوانبه. بناءً على ذلك، سنقوم في هذا المبحث بتناول المفاهيم المرتبطة بالأداء من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مطالب. في المطلب الأول، سنتناول ماهية الأداء المالي، بينما سنستعرض في المطلب الثاني مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي، وفي المطلب الثالث سنناقش أساليب أخرى لتحسين الأداء المالي.

المطلب الأول : ماهية الأداء المالي

يُعتبر الأداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في العديد من المراجع، حيث تناولته العديد من الدراسات والأبحاث. ولتغطية جميع جوانبه، سنستعرض أربعة عناصر أساسية: أولاً، مفهوم الأداء، حيث سنعرض مجموعة من التعريفات التي توضح معناه. ثم سنتناول أهمية الأداء وأهدافه، وأخيراً، سنستعرض أنواعه.

الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي

❖ **أولاً : تعريف الأداء :** عرف الأداء على أنه : "المجهود الذي يبذله كل فرد في المؤسسة، وفي نفس

الوقت يعبر عن المستوى الذي يحققه هذا الفرد سواء من ناحية أهمية وجود العمل، كمطلوب أو الوقت

المحدد للقيام به".¹

كما يعرف الأداء أيضا بأنه : "النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية والبشرية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة فعالة وتحقيق توقعات وتطلعات أصحاب المصالح كالمستثمرين، الموردين الموظفين، الحكومة والمجتمع".²

يمكن القول إن الأداء يعكس الجهود التي يبذلها الأفراد في مواقع عملهم بهدف تحقيق الإنتاج من حيث الكمية والنوعية ضمن فترات زمنية محددة.

❖ ثانيا : تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه: "استخدام مؤشرات مالية لقياس مدة انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها هذه المؤسسات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية والتزويد بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".³

الأداء المالي يعكس الوضع الحالي للمؤسسة ويحدد بدقة المجالات التي استُخدمت لتحقيق الأهداف، من خلال تحليل الموجودات وصافي الثروة. لذا، يُعتبر الأداء المالي مؤشراً على أداء الأعمال، حيث يتم استخدام مؤشرات مالية مثل الربحية لتقييمه.

❖ ثالثا : أهمية الأداء المالي :

للأداء أهمية كبيرة، ويتضح ذلك من خلال ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في:⁴

✓ من الناحية النظرية يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية حيث تحتوي جميع المفاهيم الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختباراً زمنياً للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.

¹- وائل محمد صبحي، إدريس طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 50
²- وصفي عبد الكريم الكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 27

³- محمد محمود الخطيبة الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، من 45
⁴- د/ طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، 2009، ص 40.

✓ من الناحية التجريبية فإن أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الإدارة الإستراتيجية لاختيار الإستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها؛

✓ تتجلى الأهمية الإدارية بوضوح من خلال الاهتمام الكبير والتميز الذي توليه إدارات المنظمات لأداء العمل ونتائجه، بالإضافة إلى التحولات التي تحدث في هذه المنظمات استنادًا إلى نتائج الأداء.

❖ رابعا : الأهداف الأداء المالي

يشمل الأداء المالي على مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي يمكن حصرها فيما يلي¹ :

✓ التوازن المالي؛

✓ المردودية

✓ نمو المؤسسة

✓ السيولة

✓ توازن الهيكل المالي.

كما يهدف الأداء المالي إلى: مساعدة المستثمر في متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة

❖ خامسا : مكونات الأداء المالي

يتألف مصطلح الأداء من عنصرين أساسيين هما الفعالية والكفاءة. وبالتالي، فإن المؤسسة التي تتمتع بأداء متميز هي تلك التي تجمع بين هذين العنصرين وتديرهما بشكل متكامل. سنستعرض فيما يلي مفهوم كل من الفعالية والكفاءة.

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46-48.

الفعالية EFFICACITE:

تعني تقارب النتائج المحصلة مع الأهداف المسطرة ، فالمسؤول الفعال هو الذي يتمكن من الوصول للأهداف ويحققها في الآجال المحددة ، ومن بين مؤشرات التنبؤ بالفعالية يمكن ذكر احترام الأهداف المسطرة ، النتائج المالية المحققة ، رقم الأعمال ، معدل المردودية ، حجم الإنتاج.... فالفعالية تقاس انطلاقاً من أهداف الشركة (إلى أي حد مدى تعكس النتائج الفعلية للأهداف المخططة)

الكفاءة EFFECIENCE:

هي العلاقة بين وسائل الإنتاج المستعملة و النتائج المحصلة ، وتعرف الكفاءة على أنها انجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها ، وهي تعني الحصول على أكبر كمية نظير ما هو أقل أو أقل تكلفة وبصفة أخرى إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والأرباح في حدها الأقصى ، فهو مفهوم يربط بين المدخلات والمخرجات ، وكلما كانت العلاقة موجبة كلما تم الحكم على أن الشركة ذات كفاءة و العكس¹.

الفرع الثاني : طرق قياس الأداء المالي

سنعرض معايير ومؤشرات الأداء المالي من خلال استعراض طرق قياس الأداء المالي.

❖ أولاً: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لأن الحكم على طبيعته تغيرها غير الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسية من المعايير :²

1 - المعايير التاريخية للمؤسسة:

وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

¹- بوضياف سامية , تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة لشركة التأمين CASH خلال فترة 2005-2008, مذكرة ماجستير .قسم علوم اقتصادية , تخصص نفود. مالية. وبنوك , بليلة 2009, ص58.

²- أسعد حميد العلي, الإدارة المالية, الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 78.

2- المعايير المطلقة :

وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول 2 مرة والنسبة السريعة مرة واحدة.

3- المعايير القطاعية :

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية من رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط الأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المنشآت تشابه في العديد من الصفات والخصائص داخل نفس القطاع.

4 - المعايير المستهدفة:

وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسات بتحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات والخطط، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الاختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط مما يساهم في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

✓ ثانيا: مؤشرات قياس الأداء

المؤشر هو شخص أو شيء يقدم معلومات قيمة، ويعتبر أداة قياس توفر ملاحظات مفيدة. بصفة عامة، يكون المؤشر عبارة عن معلومات رقمية تساعد في متابعة التوقعات الناتجة عن إدارة المؤسسة. ويُستخدم المؤشر كأداة لقياس الأداء، حيث يُعرض عادةً في شكل رقمي، مما يمكن مسؤولي المؤسسة من مقارنة نتائجهم بالمعايير المرجعية.

1- مؤشرات الأداء: هناك العديد من المؤشرات تختلف حسب زاوية النظر أو المعيار المعتمد وسنحاول تقديم مجموعة منها:

1-1 - المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية :

المؤشرات الشخصية هي التي ترتبط بتقييمها الأفراد الذين لديهم تكلفة مع المؤسسة، فرأي العمال في ظروف العمل داخل المؤسسة يعد من المؤشرات الشخصية، أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تولد تناقص لدى الأطراف المعنية، أي أنه تؤدي إلى نفس النتيجة مهما تعددت القياسات ومثال ذلك مؤشر

الإنتاجية، عدد حوادث العمل داخل المؤسسة ... الخ.

1-2- المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية :

المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها في أغلب الحالات فمن أمثال ذلك: رضا العمل عن ظروف العمل الخ، أما المؤشرات الكمية فتسهل عملية حسابها ، وهي على نوعين: المؤشرات المالية (النقدية) والمؤشرات الغير مالية (العينية) فالنوع الأول يعبر عنها في شكل تكاليف وموازنات ... الخ وهي تصلح للمستوى الأعلى للإطارات (التنظيم)، أما المؤسسات العينية فهي التي تم الحصول عليها بسرعة تتلاءم مع المستوى التشغيلي الذي يبحث عن التأقلم بسرعة، ويمكن كذلك تقسيم المؤشرات العينية إلى مجموعة أخرى نذكر منها:¹

✓ مؤشرات أداء اليد العاملة المباشرة : الوقت المحدد والوقت المعياري؛

✓ مؤشرات الأمن: عدد حوادث العمل العدد المتوسط للأيام التوقف بسبب الحوادث... الخ؛

✓ مؤشرات أداء الآلات: عدد القطع المصنوعة يوميا، عدد القطع الموضوعة في الوقت المحدد... الخ

✓ المؤشرات الشاملة والمؤشرات الجزئية : المؤشرات الشاملة حسابها يقدم نظرة كلية عن أداء المؤسسة (النظام الكلي) أما المؤشرات الجزئية فتسمح بقياس كفاءة وفعالية الأنظمة التحتية.

2- مقاييس الأداء :

ومن أهم مقاييس الأداء المالية نجد :²

1-2 - المقاييس المتعلقة بالإنتاج:

والتي تمكن من تقييم مخرجات المؤسسة من سلع وخدمات.

2-2 - المقاييس المتعلقة بالربحية (نقطة التعادل) :

¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير

المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2001 2002، ص 30-31

² - محمد الصغير قريشي، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية مداخلة في الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة يومي، 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 67

وهي النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الكمية مع العائد من المبيعات أو يكون حجم المبيعات متساويا الحجم مبيعات التعادل وعندما يزداد حجم المبيعات عن حجم التعادل فإن الفرق يسمى ربح المردودية وهو مؤشر على زيادة مستوى الأداء.

2-3- معدل العائد على الاستثمار :

يمثل نسبة صافي الربح إلى قيمة رأس المال المستثمر، وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء وقياس مدى نجاعة القرارات الاستثمارية.

2-4- القيمة الاقتصادية المضافة :

وهو من مقاييس الأداء المالية الحديثة تم تطويره واستخدامه من طرف أحد مكاتب الدراسات الأمريكية وما يميز هذا المؤشر أن تقييم مستوى أداء المؤسسة يكون بالاعتماد على القيمة السوقية لمواردها الدائمة.

الفرع الثالث : تقييم الأداء المالي في المؤسسة

❖ أولا : تعريف تقييم الأداء المالي:

توجد العديد من التعريفات لعملية تقييم الأداء المالي، وسنركز هنا على بعض منها :

يُعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنه مجموعة من العمليات والدراسات التي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة بين الموارد المالية المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية. يتضمن ذلك دراسة تطور هذه العلاقة على مدى فترات زمنية متتالية أو فترة زمنية محددة، من خلال إجراء مقارنات بين الأهداف المحددة والنتائج المحققة، بالاعتماد على مقاييس ومعايير معينة.

“كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية، أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر¹“

1- بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة أعمال والمالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المدية 2010-2011 ، ص 70

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه: المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي لأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة¹...

■ يمكننا أن نستنتج من التعريفات السابقة أن تقييم الأداء المالي في المؤسسة هو عملية تهدف إلى قياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز، وذلك من خلال استخدام مؤشرات مالية توضح مدى تقدم المؤسسة في تحقيق أهدافها.

❖ ثانيا : أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة :

1. أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة : حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث، لأنه يلامس الوترين الحساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فهو يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة والتأكد من سيرها ، يستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة والمتمثلة في²:

✓ متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، وذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحدودة اعتماداً على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المديرين تحديد الأهداف مسبقا وبدقة ووضوح.

✓ الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل.

✓ البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأمثل.

2. أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة : من أهم أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة ما يلي³:

¹ - بن نذير نصر الدين د. شملال أيوب تقييم مراقبة التسيير كآلية الحوكمة للمؤسسات وتفعيل الإبداع، ملتقى الوطني الأول، جامعة البليدة، 2017، ص3.
² - 19. سعادة اليمين. (2008/2009) استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها. مذكرة ماجستير). باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر : جامعة الحاج لخضر باتنة.ص26.
³ - الطاهر محسن منصور الغالبي (2009) مرجع سابق.ص38.

- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة، حيث يوضح إمكانية الإدارة في اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة، زيادة على ذلك فإذا كان هذا الهدف يبين الموقف المالي للمؤسسة، فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها.
- ✓ تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها .
- ✓ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة¹

❖ ثالثاً: خطوات تقييم الأداء المالي :

توجد عدة خطوات لتقييم الأداء وهي:

1 - رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأطراف المعنية:

حيث يجب أن تبلغ المؤسسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطريقة بالنسبة لتولي وفهم طريقة التقييم والغرض الذي يستخدم من أجله بالنسبة للثانية²

2- اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم:

يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذي توضع التقارير عن أدائهم ومن الطرق المتبعة ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية، تقييم لجميع الأشخاص.

¹ - سعاد جغام، ومسعودة بوقرة . (2017/2018) دور التحليل المالي بالموشرات المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة اقتصادية. (مذكرة ماستر). المسئلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ادارة مالية، الجزائر : جامعة محمد بوضياف.ص16.

² - كامل بربر ، الادارة الموارد البشرية وكفاءة الاداء التنظيمي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص 137.

3- تدريب المقومين :

حتى يكون هناك نجاح في استخدام تقارير الأداء لا بد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتنفها.

4- تحليل السياسة وتحليل النتائج :

لا بد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظرف محدود من هذه الخطوات يمكن التوصل إلى أن تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقييم أداء وسياسات الموارد البشرية.¹

المطلب الثاني : مؤشرات التقييم وتحسين الأداء المالي

تعتبر مؤشرات تقييم الأداء المالي من الأدوات الأساسية والمهمة في التحليل المالي. هذه المؤشرات، بشكل عام، تتعلق بالجانب المالي أو النقدي، وذلك يعود إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في عملية التقييم.

الفرع الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعد النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي، حيث تركز على دراسة قيم العناصر الموجودة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية. يهدف هذا التحليل إلى إضافة دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات المدرجة في هذه القوائم.

❖ أولاً : تعريف النسب المالية : يعرفها الزبيدي بأنها "إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما

بسط والآخر مقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فالأرقام التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً و لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي و شكل الأداء في المؤسسة الأعمال، مما يستدعي ربط بعضها مع البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء²

❖ ثانياً: أهمية النسب المالية: تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية :

¹ - شدي معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2008-2009، ص 127.

المقومين هم أشخاص الذين يقومون بتقييم الأداء

² - توفيق سميج محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الإسراء، عمان، 2015، ص18.

- ✓ تحديد مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات التجارية
- ✓ قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- ✓ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية
- ✓ قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها.
- ✓ قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف مجوداتها لتحقيق الربحية.

❖ ثالثاً: أنواع النسب المالية

يواجه المحلل المالي مجموعة من النسب التي تساعده في تقييم الأداء، وتوجيه القرارات، وتحليل المركز المالي والنقدي، ومن أبرز هذه النسب ما يلي:

1 - نسب التمويل:

تمكن هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى أهمية كل مصدر تمويلي للأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة¹، و نجد منها:

1 - 1نسبة التمويل الدائم :

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة بمثابة صياغة أخرى لرأس المال العامل، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وتحسب نسبة التمويل الدائم منا يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1-2 - نسبة التمويل الخاص :

تشير هذه العبارة إلى مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة، أي قدرة المساهمين وما يرتبط بها على تغطية تلك الأصول. ويتم حساب ذلك على النحو التالي:

¹ - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، من 65.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

-3-1- نسبة الاستقلالية المالية:

وتشير هذه النسبة إلى فرز الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وهذه النسبة تحسب وفق ما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

4-1 - نسبة التمويل الخارجي :

تُعرف أيضًا بنسبة القدرة على الوفاء، حيث تعكس مدى تغطية أصول المؤسسة بالتمويل الخارجي. وتُعتبر هذه النسبة مراقبة للنسبة السابقة، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- نسب النشاط :

تُستخدم هذه النسب لاستكمال نسب التمويل والسيولة، مع مراعاة حجم نشاط المؤسسة بهدف تسريع دوران الأصول المتداولة الأخرى. وتشمل ما يلي:

1-2- نسب دوران المخزونات :¹

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطئ حركة المخزونات حيث أن الاستثمار في التخزين لا يحقق ربحاً طيلة مدة التخزين، وكلما طالت هذه المدة تحملت المؤسسة أعباء أكبر لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة وفق الحالات التالية:

أ- في المؤسسة التجارية :

$$\text{مدة دوران البضائع} = \frac{\text{متوسط المخزون من بضائع}}{\text{مشتريات السنوية من بضائع}} \times 360 \text{ يوم}$$

¹ - عاطف وليد أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الاجتماعي، مصر، 2006 ، ص 98.

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكنها شحنة البضائع داخل المخزن

$$\text{عدد دورات البضائع} = \frac{\text{مشتريات السنوية من بضائع}}{\text{متوسط المخزون من بضائع}}$$

وتمثل العدد المتوسط للطلبات السنوية من البضائع.

ب - في المؤسسة التحويلية (صناعية وزراعية):

ب - 1- دوران مخزون المواد واللوازم :

$$\text{مدة دوران المواد و اللوازم} = \frac{\text{متوسط المخزون من المواد و اللوازم}}{\text{المشتريات السنوية من المواد و اللوازم}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة التي يمكنها مخزون المواد واللوازم في المخزن

$$\text{عدد دورات مخزون المواد و اللوازم} = \frac{\text{المشتريات السنوية من المواد و اللوازم}}{\text{متوسط المخزون من المواد و اللوازم}} \times 360 \text{ يوم}$$

يمثل العدد المتوسط للطلبات من المواد و اللوازم التي تدخل للمخزنة .

ب 2- دوران مخزون المنتجات التامة:

$$\text{مدة دوران المنتجات الثابتة} = \frac{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}} \times 360 \text{ يوم}$$

يمثل المدة المتوسطة التي تمكنها المنتجات التامة في المخزن

$$\text{عدد دورات المنتجات التامة} = \frac{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}$$

2-2- دوران الزبائن¹:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 99

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{عدد التحصيلات من الزبائن} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق التحصيل}}$$

2-3- دوران الموردين¹:

$$\text{مدة التسديد للموردين} = \frac{(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{عدد دورات الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

عادةً ما يتم إجراء مقارنة بين مدة تحصيل المستحقات من الزبائن ومدة سداد المدفوعات للموردين. إذا كانت مدة التحصيل طويلة، فإن جزءاً من حقوق المؤسسة يبقى معلقاً خلال دورة التشغيل. من ناحية أخرى، إذا كانت مدة السداد للموردين طويلة، فإن جزءاً من الديون قصيرة الأجل يبقى متاحاً للمؤسسة، مما يمكنها من تنشيط دورة التشغيل. وبالتالي، كلما كانت مدة السداد أطول من مدة التحصيل، كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة.

4-2 معدل دوران إجمالي الأصول:

يتم احتساب هذا المعدل اليقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة كما يلي :²

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ - عدنان هاشم، رحيم السمراني، الإدارة المالية منهج التحليل الشامل الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997، ص 270.

² - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 56.

2-5- معدل دوران الأصول الثابتة:

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة لتوليد المبيعات ويحسب:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

2-6- معدل دوران الأصول المتداولة :

ويشير إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المتداولة في توليد المبيعات كما يلي: ¹

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3- نسب الاستغلال:

تتعدد النسب التي تؤخذ من جدول حسابات النتائج للاستغلال، ويتم الاعتماد على الواحدة دون الأخرى

حسب الغاية المراد منها في التحليل وبذكر نسبتي أساسيتين: ²

3-1-نسبة مصاريف المستخدمين :

تعتبر من أكثر النسب استخداما باعتبار أن المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي تضخم أجور اليد العاملة ووصولها في كثير من الأحيان إلى امتصاص فائض المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$$

وإذا كان عبي مصاريف المستخدمين كبيرا حيث يمتص كل القيمة المضافة فتتسب مصاريف المستخدمين إلى

رقم الأعمال:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{رقم الأعمال}}$$

¹- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

²- مبارك سلوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص53.

-2-3- نسبة المصاريف المالية :

تشكل الديون المالية عبئاً على المؤسسات، مما يجعل من الصعب التخلص منها بسبب السياسات المالية الخاطئة التي تم اتباعها في الماضي. هذا الأمر يقلل من حرية المبادرة لدى المديرين ويعقد قدرتهم على استغلال الفرص المتاحة خلال الانتعاشات المحتملة في السوق، حيث تُعتبر المصاريف المالية جزءاً من إجمالي الأعباء.

نسبة المصاريف المالية - المصاريف المالية / إجمالي الأعباء

نسبة المصاريف المالية - المصارف المالية / رقم الأعمال

الفرع الثاني : تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تُعد مؤشرات التوازن المالي من أبرز الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تساعد في تحديد مدى توازنها المالي. تركز هذه المؤشرات على جوانب نشاط المؤسسة المتعلقة برأس المال العامل، وصافي رأس المال العامل، وإجمالي رأس المال، بالإضافة إلى التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. سنقوم بتوضيح هذه النقاط في هذا المطلب.

❖ أولاً - رأس المال العامل :

في هذا الجزء، قمنا بدراسة مؤشر رأس المال العامل، حيث تناولنا تعريفه وأنواعه، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ عليه والحالات المالية المرتبطة به.

1 تعريف رأس المال العامل :

تعريف 01 : رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة المخصصة لتمويل دورة التشغيل، مما يعكس قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة باستخدام هذه الأموال الدائمة.

تعريف 02 : يعرف على أنه رأس المال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة، فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة¹.

تعريف 03: يعرف أيضا " فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التفكير²

يمكن توضيح مفهوم رأس المال العامل بالشكل التالي:

الشكل: رأس المال العامل

أموال دائمة	أموال دائمة	رأس المال العامل
ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل	

المصدر: زغيب مليكة بوشنقىر ميلود التسيير الرسمي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص49

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هنا: ³

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل)

رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية (في الأجل القصيرة)

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

2-أنواع رأس المال العامل

وتتمثل في:

¹ - Josette Peyrard, gestion financière, dépote légal, paris, 1990, p44.

² - Elie cohen, Analyse financière, Edition Economica, Paris, 1990, P 134.

³ - مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن 2013، ص108

أ- رأس المال العامل الخاص : وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:¹

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

يهدف تحليل رأس المال العامل الخاص إلى استكشاف استقلالية المؤسسة تجاه الأطراف الخارجية، وكذلك قدرتها على تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية.

ب. رأس المال العامل الصافي (الدائم): يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا مقبولا للسيولة ويحسب وفق العلاقة التالية:²

$$\text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة}$$

التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها : يتغير حجم رأس المال العامل الصافي من فترة لأخرى، حيث قد يشهد زيادة أو نقصان. لذا، يتعين على الإدارة دراسة هذه المتغيرات وفهم أسبابها، وذلك لوضع خطط وسياسات مستقبلية فعالة.³

أسباب نقص رأس المال العامل الصافي :

✓ نقص الأموال الدائمة يتطلب (تخفيض رأس المال، سداد الديون طويلة الأجل، وتوزيع جزء من الاحتياطات).

✓ الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة

✓ الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة

¹ - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² - ابن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية 1 وعلوم التسيير، بجامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011، من 83

³ - سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 332

أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي :

✓ الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطيات)؛

✓ التخلص من بعض الأصول الثابتة من خلال البيع.

✓ الأرباح المتحققة وغير الموزعة؛

✓ مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

ج- رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة، ويحسب وفق العلاقة التالية: ¹

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

يهدف تحليل رأس المال العامل الإجمالي إلى تحديد قيمة الأموال التي استخدمتها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة. وهذا يعني أننا نسعى لتحديد المبالغ التي يمكن استردادها في فترة زمنية قصيرة، بالإضافة إلى تقييم اتجاه المؤسسة، سواء كان نحو النمو أو التراجع.

د. رأس المال العامل الأجنبي : هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة. ²

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل}$$

أو

¹- ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير دار المحمدية العامة الجزائر، 1999، ص 46

²- نفس المرجع، ص74

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

يهدف تحليل رأس المال العامل الأجنبي إلى تقييم مدى التزام المؤسسة بوعودها تجاه الأطراف الخارجية، كما يكشف عن نسبة الأموال الخارجية التي ساهمت في تمويل أصولها. وهذا يساعد في تحديد مدى ارتباط المؤسسة بالجهات الخارجية.

3 - حالات رأس المال العامل (FR): يتواجد رأس المال العامل في ثلاث حالات، وهي:

رأس المال العامل موجب : عندما يكون رأس المال العامل إيجابياً، فهذا يعني أن الموارد الدائمة تفوق الأصول الثابتة. وهذا يشير إلى أن الموارد الدائمة تلبى احتياجات المؤسسة على المدى الطويل. في هذه الحالة، تحقق المؤسسة توازناً مالياً بفضل الفائض المتوفر في الموارد، مما يتيح لها تمويل احتياجاتها القصيرة الأجل.

رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن الحالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد طويلة المدى¹؛

رأس المال العامل سالب : يشير ذلك إلى أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل استثماراتها واحتياجاتها المالية الثابتة من خلال مواردها المالية الدائمة، مما أدى إلى عجز في تغطية هذه الاحتياجات. وبالتالي، تحتاج المؤسسة إلى مصادر تمويل إضافية، أو يجب عليها تقليص مستوى استثماراتها ليكون متناسباً مع مواردها المالية المتاحة.²

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل (BER)

يمكن أن تواجه أي دورة نشاط متطلبات في رأس المال العامل، وهذا ما سنستعرضه.

1 - تعريف احتياجات رأس المال العامل (BFR) :

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها: "احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير المخصصة للبقاء طويلاً في المؤسسة³."

¹ - Jacky mailler, Michel remailler, Analyse financière de l'entreprise, 6ème édition, dunad, paris, 1992, p247.

² - عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997، ص 103.

³ - زغيب مليكة التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 52.

تتمثل احتياجات رأس المال العامل في الجزء من الأموال الدائمة الذي يُستخدم لتمويل جزء من الأصول المتداولة.

ويحسب وفق العلاقات التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

أو

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

أو

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

2- حالات احتياج رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات لاحتياجات رأس المال العامل:¹

2-1 - احتياج رأس المال موجب (BFR أكبر من 0) :

في هذه الحالة، تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من نطاقها، حيث ستقوم بتمويل احتياجاتها قصيرة الأجل من خلال الاعتماد على الفائض من مواردها طويلة الأمد.

2-2 - احتياج رأس المال العامل معدوم (BFR = 0) :

تتساوى استخدامات الاستغلال للمؤسسة مع مواردها، حيث لا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستغلال، إذ إن الخصوم الدورية قصيرة المدى كافية لتغطية أصولها المتداولة.

¹ - شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2005، ص 37.

3-3- احتياج رأس المال العامل سالب (BFR 0) :

في هذه الحالة، تكون استخدامات الاستقلال للمؤسسة أقل من مواردها المتاحة للاستغلال، حيث لا توجد لديها احتياجات ملحة، إذ إن الخصوم قصيرة الأجل تفوق احتياجات التمويل للأصول المستخدمة. وهذا يشير إلى أن المؤسسة تمتلك فائضاً في رأس المال العامل بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

ثالثاً: الخزينة

سنستعرض تعريف الخزينة، بالإضافة إلى حالاتها وأسباب انخفاضها.

1- تعريف الخزينة:

"الخزينة هي مجموعة السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة"¹

"الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي بإمكان المؤسسة استخدامها فوراً والخزينة على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن التوازن المالي للمؤسسة"²

وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسبيقات البنكية}$$

2- حالات الخزينة :

1-2 - الخزينة موجبة : $T > 0$

يشير ذلك إلى أن رأس المال العامل في هذه الحالة يتجاوز احتياجاته الفعلية، حيث قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها لتلبية متطلبات رأس المال العامل. وهذا يثير مشكلة الربحية، حيث تتعرض المؤسسة لتكلفة الفرصة

¹ - بوشاشي بوعلام السيد في التحليل المالي وتحليل الاستقلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر، من 110.

² - زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الضائعة. لذا، ينبغي على المؤسسة معالجة هذه الوضعية من خلال شراء المواد الأولية وتقديم تسهيلات للمعلاء.¹

1-2- الخزينة سالبة : $T < 0$

أي أن المؤسسة في حالة عجز بمعنى أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل يتمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن استثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

1-3- الخزينة الصفرية : $T = 0$

تُعتبر هذه الحالة المثلى للخزينة، حيث تتمكن المؤسسة من تحقيق توازنها المالي من خلال تساوي رأس المال العامل مع احتياجاته. وهذا يشير إلى إدارة فعّالة للخزينة، حيث تتجنب المؤسسة وجود أرصدة دائنة قد تترتب عليها أعباء مالية إضافية، أو وجود مبالغ كبيرة

في حساباتها البنكية كان ينبغي استثمارها.²

الفرع الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام السيولة و الربحية

أولاً: نسبة السيولة

هي نسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة دون تحقيق خسائر ، أي السهولة والسرعة في التحويل الى نقد جاهز دون خسائر.³

ولقياس السيولة سوف نعرض نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الجاهزة:⁴

نسبة التداول : عبارة عن قيمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وتهدف هذه النسبة لقياس مدى التوازن المالي للمنشأة.

¹- مراد حمزة ، ربحي احمد، دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الأعمال الجزائر. 2010-2011 ص57.

²-محمود حمزة الزبيدي مرجع سبق ذكره، ص 68

³ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 60.

⁴ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، اسكندرية، مصر، 1999، ص78 ص79

وتحسب بإستخدام بيانات المركز المالي للشركة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

نسبة السيولة السريعة : وهذه النسبة أشد صرامة من نسبة التداول وهي عبارة عن قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

نسبة السيولة الجاهزة : وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة بإعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة الى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة، وبالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول الى نقدية، أما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة من حيث السيولة، فإنها تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها وهذا ما تظهره النسبة المئوية: ¹

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة النقدية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{الأصول الجاهزة النقدية}}$$

ثانيا: نسبة النشاط

تُعتبر هذه النسب مؤشرات تقيس كفاءة الشركة في استغلال مواردها. كما تُستخدم لتقييم نجاح إدارة الشركة في التعامل مع الأصول والالتزامات، وقدرتها على تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

وهي مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في إستخدام المصادر المالية المتاحة. ²

ويمكن حساب النسب الأصول كمايلي: ³

معدل دوران مجموع الأصول : تقيس هذه النسبة مدى استقلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{مرة}$$

¹- ملكة زغيب مرجع سبق ذكره.ص 38.

²- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 62.

³- أيمن الشنطي، عامر شقر الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 219ص220

معدل دوران الأصول المتداولة : يركز هذا النص على مدى استخدام الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات، ويمكن مقارنته بالمعدل السائد في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، نظراً لعدم وجود معدل قياسي محدد.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة} = \text{مرة}$$

معدل دوران صافي رأس المال العامل: كلما ارتفع هذا المعدل، كان ذلك مؤشراً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل، والعكس صحيح.

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي رأس المال العامل} = \text{مرة}$$

معدل دوران الموجودات الثابتة : وتقيس نسبة المبيعات الى الأصول الثابتة، وتستخدم

كمؤشر على كفاءة المنشأة في استغلال أصولها الثابتة لتحقيق المبيعات.

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي الموجودات ثابتة} = \text{مرة}$$

ويحسب معدل المخزون كمايلي¹:

معدل دوران المخزون : يتم حساب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{كلفة المبيعة} / \text{متوسط المخزون السلعي} = \text{مرة}$$

$$\text{متوسط المخزون سلعي} = \text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة} / 2 = \text{قيمة مطلقة}$$

$$\text{كلفة البضاعة المبيعة} = \text{بضاعة أول مدة} + \text{المشتريات} - \text{بضاعة آخر مدة}$$

وفي حالة صعوبة الحصول أو عدم توفر البيانات حول كلفة البضاعة المبيعة ومخزون أول المدة

فبالإمكان استخدام النسب التالية:

¹ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن 2014، ص

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{مبيعات المخزون السلعي} = \text{مرة}$$

معدل دوران الحسابات (الذمم) المدينة : وتقيس هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المبيعات الى دم مدينة مبيعات أجلة وتحسب كمايلي:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} - \text{المبيعات الذمم المدينة} - \text{مرة}$$

$$\text{الذمم المدينة} - \text{المدينون} + \text{أوراق القبض}$$

متوسط مدة التحصيل : وهذه النسبة تهتم بقياس عدد الأيام الذي تستغرقه للمنشأة لتحصيل الحسابات المدينة، وتحسب كمايلي:

$$\text{متوسط مدة التحصيل} = \text{عدد أيام السنة} / \text{معدل دوران الدعم} = \text{يوم}$$

$$\text{متوسط مدة التحصيل} = \text{اجمالي النعم} * \text{عدد أيام السنة} / \text{المبيعات} = \text{يوم}$$

ثالثا : نسبة الربحية

تُعرّف الربحية بأنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح. تُعتبر هذه النسب مؤشراً على تحسين الأداء المالي للشركة، كما تعكس قدرتها على مواكبة النمو والتطور العالمي.¹

ولقياس الربحية يمكن حساب النسب التالية : ²

هامش صافي الربح : تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية، ويحسب كما يلي:

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 64.
² محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، مكتب الجامعي الحديث، اسكندرية، مصر، 2007، ص 57

هامش صافي الربح = الأرباح القابلة للتوزيع / المبيعات

معدل العائد على إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى الدخل الناتج مقارنةً بإجمالي الأصول المستثمرة في المنشأة، ويتم حسابها على النحو التالي:

معدل العائد على إجمالي الأصول - الأرباح القابلة للتوزيع / إجمالي الأصول

معدل العائد على حقوق الملكية : يشير هذا المعدل إلى مدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين،¹ ويحسب كما يلي :²

معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح القابلة للتوزيع / أموال الملكية

المطلب الثالث : أساليب أخرى في تحسين الأداء المالي

إلى جانب أدوات التحليل المالي التقليدية، مثل النسب المستخدمة في تحليل قوائم الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية)، توجد مجموعة من الأساليب المالية الأخرى التي تساهم في تحسين وتقييم الأداء المالي. سنستعرض هذه الأساليب في هذا المطلب، مع التركيز بشكل خاص على الرفع المالي، والإفصاح عن معلومات التمويل والاستثمار، ودورها في تحسين الأداء، بالإضافة إلى المراجعة التحليلية للقوائم المالية.

الفرع الأول : دور الرفع المالي في تحسين الأداء المالي

أولاً : مفهوم الرفع المالي

توجد العديد من التعريفات للرفع المالي، ومن أبرزها:³

تعريف 01: عرف الرفع المالي بأنه "درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا أو سندات أو أسهما ممتازة، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها".

¹ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 103

² - محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، ص 59

³ - نشأت حكمت عليوي، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة مكملة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2019 ص32.

تعريف 02: يُعرف الرفع المالي بأنه اعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل لزيادة ربحية السهم. تتكون الأموال الدائمة في المؤسسة من أموال المساهمين والقروض طويلة الأجل. بينما يحصل أصحاب القروض على معدل ثابت نسبياً على استثماراتهم، لا يتلقى حملة الأسهم أرباحاً إلا في حال تحقيقها، ويكون إيرادهم مرتبطاً بزيادة تلك الأرباح. تقع على عاتق المدير المالي مسؤولية تعزيز تلك الأرباح. عادةً ما تكون تكلفة التمويل من القروض طويلة الأجل أقل من تكلفة تمويل الأسهم. إذا كانت ظروف السوق مواتية لزيادة المبيعات، فإن حاجة المؤسسة إلى تمويل دائم جديد تزداد، مما يدفعها لزيادة الأموال الدائمة من خلال رفع مقدار القروض طويلة الأجل للاستفادة من فرص الربح الجديدة.

ثانياً: مبدأ الرافعة المالية

يعتمد مبدأ أثر الرافعة المالية على المبدأ البسيط، حيث يُعبر عن المرونة الناتجة عن استخدام رأس المال الخارجي، مثل الديون. إذا كانت عائدات الأصول تفوق التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، فإن الفائض يعود بالفائدة على المساهمين، مما يشير إلى أثر إيجابي للرافعة. أما في الحالة المعاكسة، حيث لا تكون العائدات كافية لتغطية التكاليف، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص عائدات المساهمين، مما يجعل أثر الرافعة سلبياً.¹

ثالثاً: أنواع نسب الرفع المالي:

تشمل أنواع الرفع المالي الأنواع التالية:

1 - نسبة الاقتراض :

تستند هذه النسبة إلى حسابات وعناصر الميزانية العمومية، حيث تقيس النسبة المئوية للأموال المقترضة، بما في ذلك الخصوم المتداولة وجميع أنواع السندات، مقارنةً بإجمالي أصول المشروع.

مجموع القروض (بما فيها الخصوم المتداولة وجميع أنواع السندات) / مجموع الأصول

2 -معدل تغطية فائدة القرض :

تستند هذه النسبة إلى حسابات وعناصر موجودة في قائمة الدخل.

¹ - مفلح عقل محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص404.

تقيس هذه النسبة مدى الانخفاض المحتمل في الإيرادات قبل أن يفقد المشروع قدرته على سداد فوائد القروض المستحقة عليه، مما قد يعرضه لاتخاذ إجراءات قانونية ضده قد تؤدي إلى إعلان إفلاسه.

مجموع الدخل (الربح قبل الضريبة والفوائد) / مجموع الفوائد

3- معدل تغطية التكاليف الثابتة :

تستند هذه النسبة إلى حسابات وعناصر موجودة في قائمة الدخل.

تُحسب هذه النسبة لتأخذ في الاعتبار المشكلات التي قد يواجهها المشروع في حال عدم قدرته على سداد أقساط الإيجار أو أقساط رد السندات، بالإضافة إلى عجزه عن دفع فوائد القروض المستحقة

مجموع الدخل (الربح قبل الضريبة والفوائد) / مجموع التكاليف الثابتة

ومجموع التكاليف التابعة للفوائد على (أوراق الدفع القروض السندات) + الإيجار + احتياطي

رابعا نسب الرفع المالي:

توضح نسب الرفع مدى اعتماد المؤسسة على الديون الافتراضية في تمويل أنشطتها. فكمية الدين التي تستخدمها المؤسسة تؤثر بشكل إيجابي وسلبي على أدائها. مع زيادة المديونية، تزداد احتمالية مواجهة المؤسسة لصعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يزيد من خطر الإفلاس. وهذا الوضع يؤدي إلى نشوء صراع بين أصحاب المصالح، حيث تتداخل مصالح المالكين والمقرضين وإدارة الشركة.

رغم ذلك فإن المديونية تعتبر مصدر رئيسي في تمويل نشاط المؤسسة ذلك أنها توفر ميزة ضريبية، حيث أن الفوائد المدفوعة الخدمة المديونية تقتطع قبل حساب الضريبة، كما أن المديونية يصاحبها دين مستويات كلفة المبادلات كما أنه نسبيا أسهل عند توفير هذا المصدر مقارنة بإصدار الأسهم ويجب أن لا ننسى التأثير المباشر للمديونية على تقلب الأسعار الأسهم ومن هذا النسب التي تقيس الرفع هي : ¹

1- نسبة المديونية :

نسبة المديونية = إجمالي الديون (المطلوبات) / إجمالي الموجودات

¹ - العلي أسعد حميد، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن 2013. ص86-ص87.

2- نسبة المطلوبات / حق الملكية :

نسبة الديون/ حق الملكية = حق الديون/ حق ملكية

3-مضاعف حق الملكية :

تُعرف أحيانًا بنسبة الرفع، حيث توضح مقدار الدينار من إجمالي الأصول الممولة مقابل كل دينار واحد من حقوق الملكية، ويتم حسابها على النحو التالي:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الموجودات / حق الملكية

الفرع الثاني: أثر الإفصاح عن معلومات التمويل والاستثمار على تحسين الأداء المالي

يُعتبر التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية من أبرز مجالات التحليل المالي، حيث يُشكل جزءًا أساسيًا من دراسة الجدوى الاقتصادية. يهدف هذا التقييم إلى تقدير فرص نجاح الفكرة الاستثمارية قبل تنفيذها فعليًا، بالإضافة إلى تحديد الأفضلية النسبية للفرص الاستثمارية المتاحة بما يتماشى مع مفهوم الربحية.

1-تعريف الإفصاح :

عرف الإفصاح على انه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاطراف التي لها مصالح حالية او مستقبلية بتلك المؤسسات ، وهذا يعني أيضا ان تعرض المعلومات في التقارير و القوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس او تضليل¹..

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه : (بث المقارن او التنقل المعلومات من مصدر انتاجها الى مستقر الاستفادة منها او استخدامها فالإفصاح هو نقل هادف الى النقل المعلومات ممن يعملها لمن لا يعلمها).²

تظهر التعاريف السابقة أهمية تقديم المعلومات بصورة دقيقة عن وضع المؤسسة دون أي تلاعب، مما يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات صحيحة.

ثانيا : أهمية الإفصاح المحاسبي

¹- مبروك ابو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاسها على الدول العربية دار إيتراك ، القاهرة ، 2005 ، ص 577
²- محمد سمير الصبان ، دراسات في الأصول المالية ، اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي ، الدار الجامعية ببيروت 1996 ، ص 245

يساهم الإفصاح في تقديم المعلومات الضرورية التي تساعد مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات السليمة. ويحقق الإفصاح الفوائد التالية:¹

- 1- يلعب دورا مهما في تحديدي بدا الاسعار المناسبة في الاسواق المالية (البورصات) حيث يؤدي الافصاح الي تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار وإقبال المدخرين على تقديم اموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.
- 2- يُعزى الإفصاح عن المعلومات إلى تقليل عدم التماثل في المعلومات التي تستخدمها الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.
- 3- يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في استخدام الامثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الامثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها ..
- 4- يعزز الإدارة في توضيح دور المنشأة في تقديم الخدمات للجميع ويدعم مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع بشكل عام.

2: مفهوم المشروع الاستثماري :

تعريف :01: يمكن القول بأن المشروع الاستثماري هو : " عبارة عن تخصيص موارد مالية وبشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على المجتمع ككل"² .

المشروع الاستثماري يتكون من مجموعة من الأنشطة المتنافسة والمتفاعلة التي تهدف إلى تحقيق أهداف عامة أو خاصة، وذلك ضمن حدود الموارد المتاحة.

3- البيانات الواجب الإفصاح عنها في المشروع الاستثماري:

¹- كمال الدين الدهراوي ، وعبد الله العظيم هلال ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 9.

²- محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007 ، ص 6.

لتقييم أي مشروع استثماري، من الضروري توافر مجموعة من البيانات الأساسية، بغض النظر عن النموذج المستخدم أو المعايير المعتمدة. يعود ذلك إلى طبيعة الاستثمارات التي تتسم بالخطوة الأولى نحو المجهول وعدم اليقين. يتطلب جمع هذه البيانات مراعاة جميع التفاصيل، مع الاستفادة من التجارب السابقة التي أظهرت أن إغفال بعض التفاصيل قد يؤدي إلى مشكلات كبيرة لا تظهر إلا بعد فوات الأوان. ومن بين هذه البيانات، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- **تقدير حجم المشروع:** يتطلب حجم الاستثمار تحديد نوع الإنتاج الذي سيقدمه المشروع. ويشمل حجم الاستثمار جميع التكاليف اللازمة لإقامة المشروع وتجهيزه ليكون جاهزاً لبدء التشغيل. لذا، من الضروري أن نفهم التكاليف المرتبطة بكل مرحلة، بدءاً من الفكرة وحتى الوصول إلى حالة التشغيل الفعلي.

- **تقدير تكاليف تشغيل المشروع و إيراداته:**

تتضمن العناصر الأساسية التي يجب معرفتها عند إجراء التقييم، خاصة فيما يتعلق بالربحية عند مقارنة تكاليف المشروع بالإيرادات المتوقعة من منتجاته، ما يلي:

1. **تكاليف التشغيل:** تشمل التدفقات الخارجة، مثل تكاليف شراء المواد الأولية وتكاليف النقل وغيرها.

2. **الإيرادات:** تمثل التدفقات الداخلة، وهي كل ما يحققه المشروع من عائد أو دخل.

- **العمر الاقتصادي للمشروع :**

العمر الاقتصادي هو الفترة التي يكون فيها تشغيل المشروع مجدياً من الناحية الاقتصادية، أو بعبارة أخرى، هي المدة الزمنية التي يحقق فيها المشروع تدفقات نقدية إيجابية.¹

- **القيمة المتبقية للمشروع:**

تشير هذه القيمة إلى قيمة الأصول التي يتكون منها المشروع في نهاية عمره الاقتصادي، والتي يمكن بيعها للحصول على تدفقات نقدية. تُضاف هذه القيمة إلى إيرادات السنة الأخيرة من عمر المشروع بعد خصم الضرائب.

الفرع الثالث: أثر المراجعة التحليلية للقوائم المالية على تحسين الأداء المالي

¹ - مسوسي زهية ساري رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص - ص 70 - 71.

تُعتبر المراجعة التحليلية أداة فعّالة في التحليل المالي، حيث تُستخدم لتحليل القوائم المالية بهدف تعزيز الأداء المالي.

أولاً : مفهوم المراجعة التحليلية

عرفتها نشرة معايير المراجعة رقم 23 بأنها دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة والبيانات يمكن أن تكون عبارة عن القيم المالية أو الكميات المادية أو النسب أو المؤشرات والمعدلات.¹

عرف معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 إجراءات الفحص التحليلي : بأنها عملية تقييم المعلومات المالية وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية.²

وكما عرفها المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 بأنها تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك تنحرف عن المبالغ المتتبأ بها. كما تضمن إجراءات الفحص التحليلي دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة.³

أهداف المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي :

إن الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها المراجعة التحليلية هي كالآتي⁴:

التعرف إلى طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد نطاق الفحص والمراجعة

تحديد مجالات المخاطرة المتوقعة

تحديد مدى اختبارات العمليات والأرصدة

تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الفحص والعناية

القيام بفحص إجمالي وشامل للمعلومات والبيانات المالية

تعزيز النتائج التي توصل إليها المراجع.

خلاصة الفصل:

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن، محمد ناجي درويش المراجعة بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 139.

² - الفين اريز جيمس لويك المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسبي، دار المريخ للنشر ، الرياض، ص 257

³ - أحمد حلمي جمعة المراجعة الحديث للحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 1999، ص 255

⁴ - صحراوي فارس ، زعرور نعيمة، استخدام اساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق دراسة حالة الشركة جبوب الزيبان- جامعة محمد

خضير بسكرة 2021، ص169

استعرض هذا الفصل الإطار النظري للقوائم المالية والتحليل المالي، حيث يُعتبران أداتين رئيسيتين لفهم وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

بدأ الفصل بتناول المفاهيم الأساسية للقوائم المالية، متضمنًا تعريفها، خصائصها، أهدافها، وأهميتها للأطراف المختلفة المتعاملة مع المؤسسة، سواء كانت داخلية أو خارجية. كما تم تحليل المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهي: الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، وجدول تغييرات الأموال الخاصة، مع توضيح كيفية إعدادها وفقًا للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.

في الجزء الثاني من الفصل، تم التركيز على التحليل المالي كوسيلة لفهم معاني القوائم المالية. وقد تم توضيح أن التحليل المالي يتجاوز مجرد قراءة الأرقام، حيث يتضمن دراسة العلاقات بين البيانات المالية من خلال استخدام أدوات وأساليب متنوعة مثل التحليل الأفقي والرأسي والنسب المالية. كما تم استعراض مجالات تطبيق التحليل المالي، بما في ذلك تقييم الأداء، التخطيط المالي، والتحليل الائتماني والاستثماري.

واختتم الفصل بالإشارة إلى أن دمج القوائم المالية مع التحليل المالي يمكن المؤسسة من تقييم أدائها بشكل موضوعي، ويساعد في اتخاذ قرارات قائمة على أسس مالية سليمة، مما يسهم في تعزيز الكفاءة والاستدامة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

- 1_ الدراسات السابقة باللغة العربية
- 2_ الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
- 3_ دراسة مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

تمهيد:

تُعتبر الدراسات السابقة مصدرًا علميًا هامًا للباحث، حيث تتيح له الاطلاع على ما كُتب حول موضوع بحثه، وتساعد في تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، واكتشاف الثغرات المعرفية التي يمكنه معالجتها من خلال دراسته. في إطار هذه المذكرة، التي تركز على "دور القوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة"، تم مراجعة مجموعة من الدراسات ذات الصلة، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، بهدف الاستفادة من مناهجها ونتائجها وأدواتها، ومقارنتها بما تسعى هذه الدراسة لتحقيقه.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول مخصص لاستعراض ثلاث دراسات سابقة باللغة العربية، بينما يتناول المبحث الثاني ثلاث دراسات أجنبية تتعلق بموضوعات قريبة من موضوع هذه المذكرة.

أما المبحث الثالث، فقد خُصص لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية، من حيث الأهداف والإشكالية والمنهجية.

هذا التحليل يسهم في إبراز القيمة المضافة التي تهدف هذه المذكرة إلى تقديمها في الأدبيات المتعلقة بالقوائم المالية وتحسين الأداء المؤسسي.

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

المطلب الأول: الدراسة الأولى

عبارة عن مذكرة ماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، بعنوان " دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة مصبرات عمر بن عمر -فرع بوعاتي محمود " للمتشحين كفايفية آية ، سليمان يسيى جامعة قالمة ، 2020-2021

حيث حاول المترشحين من خلال مذكرتهما التعرف على دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر فرع بوعاتي محمود و ذلك من خلال:

الإشكالية:

ما هو دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

الأهداف:

- ✓ التعرف على القوائم المالية وأدوات التحليل المالي.
- ✓ تقييم وتحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة
- ✓ تحليل تأثير القوائم المالية على اتخاذ القرارات الإدارية.
- ✓ تقييم فعالية أدوات التحليل المالي في تحسين الأداء المؤسسي

النتائج:

- ✓ التحليل المالي يساعد في فحص وتحليل القوائم المالية لفترات ماضية.
- ✓ تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة
- ✓ استخدام أدوات التحليل المالي يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات مالية دقيقة.

✓ تحليل القوائم المالية يسهم في تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال توفير معلومات مالية موثوقة

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص محاسبة ، بعنوان

" أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " للمتريشة أمينة

حفاصة ، جامعة المسيلة ، 2020-2021

حيث حاولت المتريشة من خلال مذكرتها التعرف على أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي

للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية و ذلك من خلال:

الإشكالية:

ما هو أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

الأهداف:

✓ اختبار أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي.

✓ تحليل بيانات مؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر .

✓ تطبيق نماذج إحصائية لاختبار الفرضيات.

✓ تحليل العلاقة بين جودة القوائم المالية ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على

حقوق الملكية.

✓ دراسة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية

النتائج:

✓ عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملائمة المعلومات

المالية.

✓ وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين جودة القوائم المالية ومؤشر الربحية

✓ وجود علاقة إيجابية بين جودة القوائم المالية ومؤشرات الأداء المالي، مما يعزز من قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص محاسبة و جباية معمقة ، بعنوان " دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة " للمتشحين عباد أسامة ، سراي اسماعيل ،

جامعة المسيلة ، 2021-2022

حيث حاول المترشحين من خلال مذكرتهما التعرف على " دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من خلال:

الإشكالية:

كيف يساهم تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

الأهداف:

✓ تحديد دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية.

✓ تطبيق التحليل المالي على المؤسسة الجزائرية للنسجة الصناعية والتقنية.

✓ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة

✓ تحديد دور تحليل القوائم المالية في تحسين استراتيجيات المؤسسة.

✓ تحليل تأثير تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

النتائج:

- ✓ التحليل المالي يعد وسيلة فعالة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها.
- ✓ تحليل القوائم المالية يساعد في تحديد استراتيجيات فعالة لتحسين الأداء المالي.
- ✓ يساهم تحليل القوائم المالية في تحسين اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

المطلب الأول: الدراسة الأولى

عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، بعنوان

L'analyse financière comme instrument de la stratégie de l'entreprise Cas de l'entreprise Pâturage d'Algérie.

للمترشحين MAGHISSENE AHCENE ، BENOBEIDALLAH BADYS ، جامعة تيزي وزو

2018-2019.

الإشكالية:

كيف يمكن استخدام التحليل المالي كأداة استراتيجية لتحسين أداء شركة تعبئه الجزائر؟

الأهداف:

- ✓ تقييم الوضع المالي للشركة من حيث القدرة على الوفاء بالالتزامات والسيولة والربحية
- ✓ اقتراح استراتيجيات لتحسين أدائها العام.

النتائج:

كشفت الدراسة أن التحليل المالي يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف لدى الشركة وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات الإستراتيجية لتحسين أدائها.

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص محاسبة و تدقيق ، بعنوان

Le rôle de l'analyse financière dans l'amélioration de la performance de
l'entreprise – Cas de la SARL BEJAIA PLUS

للمترشح HASSANI SLILMANE ، جامعة بجاية ، 2022-2023

الإشكالية:

كيف يساهم التحليل المالي في تحسين أداء الشركة؟

الأهداف:

✓ دراسة دور التحليل المالي في تحسين أداء شركة SARL BEJAIA PLUS.

✓ تحليل البيانات المالية للشركة لتقييم صحتها المالية.

النتائج:

✓ تتمتع الشركة بالتوازن المالي، مع فوائض نقدية ونسب سيولة أعلى من 1.

✓ تؤكد مؤشرات الأداء مثل رأس المال العامل الصافي ومتطلبات رأس المال العامل والقدرة على التمويل الذاتي على الصحة المالية الجيدة للشركة.

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، بعنوان

L'impact de la structure financière sur la performance de l'entreprise – Cas des Entreprises Publiques Économiques algériennes

للمترشحين CHABLI RABAH ، BERKANI HOCINE ، جامعة تيزي وزو، 2018

الإشكالية:

ما هي العلاقة بين الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية وأدائها؟

الأهداف:

✓ اختبار نظرية التمويل الهرمي على عينة من 100 مؤسسة اقتصادية عمومية جزائرية.

✓ نمذجة العلاقة بين الهيكل المالي (الذي يتم قياسه من خلال الديون والتمويل الذاتي) وأداء الشركة (الذي يتم قياسه من خلال الربحية الاقتصادية والمالية) من خلال النماذج القياسية الاقتصادية.

النتائج:

وأظهر التحليل الإحصائي والاقتصادي القياسي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي وأداء الشركة.

ومع ذلك، فإن العلاقة بين الربحية المالية (ROE) والمتغيرات المختارة ليست ذات دلالة إحصائية، باستثناء بعض المتغيرات مثل الرافعة المالية وملموسية الأصول.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

المطلب الأول: من الناحية النظرية و الأهداف

تستعرض هذه المقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية المعنونة "دور القوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة" وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة، مع التركيز على الإطار النظري والأهداف، وذلك لتسليط الضوء على القيمة العلمية للدراسة الحالية.

أولاً: الإطار النظري

1. تركزت الدراسة الحالية على المفاهيم الأساسية للقوائم المالية، مثل الميزانية، حساب النتائج، والتدفقات النقدية، ودورها في توفير معلومات مالية تدعم اتخاذ القرارات.
 2. أكدت الدراسة على وظائف القوائم المالية، ليس فقط من منظور التقييم، بل أيضاً من منظور التخطيط والمتابعة.
 3. سعت الدراسة إلى بناء تصور نظري يوضح العلاقة بين مكونات القوائم المالية ومؤشرات الأداء المؤسسي.
- في المقابل، غالباً ما ركزت الدراسات السابقة على أدوات التحليل المالي، مع اهتمام أقل بتقديم إطار نظري متكامل، حيث اقتصر دور القوائم المالية على كونها مصدراً للبيانات فقط.

ثانياً: الأهداف

1. تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل دور القوائم المالية في تعزيز الأداء من خلال دمج التحليل النظري مع التطبيقي.
 2. تسعى إلى تحديد مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية على القوائم المالية في اتخاذ القرارات.
 3. تتميز الدراسة بشمولية أهدافها، حيث تشمل الجوانب المالية والإدارية والتقريبية.
- في المقابل، ركزت الدراسات السابقة على:

- تحليل الأداء المالي باستخدام مؤشرات مثل الربحية والسيولة.
- دراسة العلاقة بين مصادر التمويل والأداء دون التعمق في الجوانب النظرية أو التنظيمية.

خلاصة المقارنة

يتضح من المقارنة أن الدراسة الحالية تتميز بإطار نظري شامل وأهداف واسعة تغطي مختلف الجوانب المتعلقة باستخدام القوائم المالية داخل المؤسسات. بينما اقتصر معظم الدراسات السابقة على التحليل الكمي للقوائم المالية دون التطرق بعمق للأبعاد النظرية أو الاستراتيجية، مما يمنح الدراسة الحالية قيمة علمية مضافة.

المطلب الثاني: من الناحية المنهجية و المضمون

تهدف هذه الدراسة المقارنة إلى تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية المعنونة "دور القوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة" وبعض الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها، من حيث الجوانب المنهجية ومحتوى الدراسات.

أولاً: من حيث الجانب المنهجي

1. اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم دمج الدراسة النظرية مع الدراسة التطبيقية.
 2. شمل الجانب التطبيقي تحليل مجموعة متنوعة من القوائم المالية للمؤسسة.
 3. استخدمت أدوات تحليل مثل النسب المالية المتعلقة بالسيولة، والديون، والربحية
- أما الدراسات السابقة، فقد اعتمد معظمها على منهج كمي بحت، حيث تم تحليل القوائم المالية الفعلية لمؤسسات صناعية معروفة مثل CEVITAL ، دون إجراء مسح ميداني أو استخدام أدوات استقصائية.

ثانياً: مضمون الدراسة

1. تناولت الدراسة الحالية مفهوم القوائم المالية بشكل شامل، مع التركيز على وظائفها وأهميتها في دعم اتخاذ القرارات وتعزيز فعالية الإدارة.
 2. سلطت الضوء على العلاقة المباشرة بين تحليل القوائم المالية وتحسين الأداء المؤسسي، مشيرة إلى ضعف استخدام هذه القوائم بشكل فعال في المؤسسات الجزائرية.
- أما الدراسات السابقة، فقد ركزت على تحليل المؤشرات المالية بهدف تقييم الأداء، لكنها لم تتوسع في تقديم حلول عملية أو في استكشاف الأبعاد الإدارية والسلوكية المتعلقة باستخدام القوائم المالية

خلاصة المقارنة

تميزت الدراسة الحالية بتكاملها المنهجي بين التحليل النظري والميداني، مما أتاح فهماً أعمق لواقع استخدام القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية. كما أن مضمونها جاء أكثر شمولاً وواقعية مقارنة بالدراسات السابقة التي اتسمت بالطابع الكمي والتحليل المالي المجرد، دون التطرق إلى السياق التنظيمي والمؤسسي.

المطلب الثالث: من حيث النتائج

نتائج الدراسات السابقة

1. أظهرت معظم الدراسات السابقة أن استخدام القوائم المالية يساهم في تقييم الأداء المالي ويعزز كفاءة استخدام الموارد.
2. كشفت بعض الأبحاث، لا سيما في المؤسسات الكبرى مثل CEVITAL، عن الاعتماد الكبير على التحليل المالي في عمليات التخطيط المالي.
3. توصلت دراسات مثل دراسة مؤسسة مصبرات عمر بن عمر إلى وجود علاقة قوية بين جودة التحليل المالي وتحسن مؤشرات الأداء، مثل الربحية والسيولة.
4. تجاهلت بعض الدراسات الجانب البشري والإداري في التعامل مع القوائم المالية، وركزت فقط على المؤشرات الرقمية.
5. لم تتناول معظم الدراسات البيئة الداخلية للمؤسسات أو العوامل التنظيمية التي تؤثر في استخدام القوائم المالية.

خلاصة المقارنة

سلطت الدراسة الحالية الضوء على نتائج ميدانية تكشف عن التحديات الحقيقية التي تواجه المؤسسات الجزائرية في استغلال القوائم المالية، وهو ما لم تتناوله العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على الأداء المالي من منظور التحليل الرقمي فقط. كما تميزت هذه الدراسة بتقديم ملاحظات حول سلوكيات ومهارات المستخدمين الفعليين للقوائم داخل المؤسسات، مما يعزز من قيمتها التطبيقية.

خلاصة الفصل:

من خلال مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة، سواء كانت عربية أو أجنبية، يتضح أن هناك اهتمامًا متزايدًا بدور القوائم المالية في تعزيز أداء المؤسسات، رغم اختلاف الزوايا التي تناولت بها هذه الدراسات الموضوع، فقد ركزت بعض الدراسات على تحليل محتوى القوائم المالية، بينما تناولت أخرى مدى استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية، في حين اهتمت دراسات أخرى بتوضيح العلاقة بين جودة الإفصاح المالي ومستوى الأداء المؤسسي.

كما أظهرت المقارنة بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية وجود بعض أوجه التشابه، خاصة من حيث الهدف العام المتمثل في فهم العلاقة بين القوائم المالية والأداء المؤسسي، ومع ذلك، تتميز دراستنا بتناول هذا الموضوع في سياق بيئي وزماني محدد، مع محاولة الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية.

وبناءً على ذلك، فإن هذا الفصل قد أتاح لنا وضع الأساس النظري لدراستنا وتحديد الفجوات المعرفية التي تسعى هذه المذكرة إلى معالجتها، وهو ما سيتم التوسع فيه في الفصل الأخير من خلال الجانب التطبيقي.

الفصل الثالث:

دور القوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة

"دراسة حالة مؤسسة الإسمنت الحساسة – سعيدة –"

تمهيد:

بعد استعراض الإطارين النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع "دور القوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة" في الفصلين السابقين، يأتي هذا الفصل الثالث ليعكس الجانب التطبيقي من الدراسة. سيتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة حقيقية تعمل في القطاع الصناعي، وهي مؤسسة الإسمنت "الحساسنة" بسعيده، بهدف تقييم مدى استخدام هذه القوائم في تحسين أدائها خلال فترة زمنية محددة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول يقدم لمحة تاريخية عن صناعة الإسمنت في الجزائر بشكل عام، مع تعريف بمؤسسة الإسمنت "الحساسنة" بسعيده من حيث نشأتها، نشاطها، وأهم المؤشرات المرتبطة بها.

أما المبحث الثاني، فيتناول عرضًا وتحليلًا لقائمة المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة من 2021 إلى 2023، بهدف التعرف على تطور الهيكل المالي ومكونات الأصول والخصوم.

بينما يركز المبحث الثالث على عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لنفس الفترة، لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات الربحية والفعالية.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح العلاقة بين التحليل المالي النظري والتطبيق العملي، من خلال تسليط الضوء على أهمية القوائم المالية كأداة أساسية في تعزيز الأداء ودعم اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: شركة الإسمنت و مشتقاته للغرب ERCO



تبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية للقطاع 2.7 مليون طن، ويتكون من ثلاث شركات:

1. شركة الإسمنت بني صاف (SCIBS): تصل طاقتها الإنتاجية إلى 1,000,000 طن سنوياً.

2. شركة الإسمنت زهانة (SCIZ): تقدر طاقتها الإنتاجية بـ 1,200,000 طن سنوياً.

3. شركة الإسمنت سعيدة (SCIS): تبلغ طاقتها الإنتاجية 500,000 طن سنوياً.

سجل قطاع الإسمنت العمومي في عام 2003 إنتاجاً قدره 8.2 مليون طن من خلال اثني عشر مصنعاً على المستوى الوطني. وارتفع هذا الإنتاج إلى حوالي 9.5 مليون طن في عام 2004، ثم إلى 10.4 مليون طن في عام 2005، ليصل إلى 10.8 مليون طن في عام 2006، حتى بلغت القدرة الإنتاجية بنهاية عام 2007 حوالي 11.6 مليون طن.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإسمنت

يُعتبر المصريون هم من ابتكروا الأسمنت، وقد تم تطويره لاحقًا على يد حضارات أخرى. استخدموا الجبس، بينما أضاف اليونانيون والإيطاليون رماد البراكين من منطقة بوزلز. ثم قام الرومان بتطويره ونشره حتى العصر الحديث. الأسمنت هو مزيج من الجير، مثل الطين والقرميد المكسور، بالإضافة إلى مادة تُعرف باسم "البوزولان" (وهي تربة بركانية من منطقة بوزون في نابل بإيطاليا)، والتي تُستخدم بشكل شائع كمكون في الخلطات. لم يُعرف الأسمنت بالشكل الذي نعرفه اليوم حتى القرن التاسع عشر، حيث اكتشف العالم لويس فيكات في عام 1817 سر الرطوبة في الجير، والذي كان يُطلق عليه آنذاك "الجير المميه". وفي عام 1840، تم تحديد نوع الجير المحدود.

تتعلق الأبحاث التي أُجريت في نهاية القرن الثامن عشر بالوصول إلى النتائج الحالية في صناعة الأسمنت الحديث، والتي بدأت في عام 1840. كانت هذه الأبحاث تركز على الجير المقوى (غير المميه) الذي لا يمتزج بالماء، بينما يحتوي الجير المميه على كمية من الماء ويكون مشبعًا بالطين، مما يجعله يتصلب ويجف بسرعة، لكنه يتحلل إذا لم يُشوى إلى درجة الذوبان.

في عام 1976، اكتشف العالم جيمس باركر على جزيرة شايبي في بريطانيا العظمى نوعًا من الأسمنت يُعرف بالأسمنت السهل، وهو عبارة عن جير مميه أو أسمنت طبيعي ينصهر بسرعة عند درجة حرارة 900°C، على عكس الجير الطبيعي العادي. أطلق عليه اسم "الأسمنت الروماني"، حيث اكتسب شهرة بين عامي 1820 و1920 تقريبًا.

في عام 1824، حصل العالم البريطاني جوزيف أسبالين على براءة اختراع لصناعة الجير المميه، وأطلق عليه اسم "الأسمنت البرتلاندي" نسبةً إلى أعالي شبه جزيرة بورتلاند الواقعة على ضفاف بحر المانش الذي يفصل بين فرنسا وبريطانيا.

تم إنشاء أول مصنع للأسمنت بواسطة دوبون ودي مارليه في عام 1846 في منطقة بولوني-سور-مير. ومنذ ذلك الحين، تطورت صناعة الأسمنت بشكل مستمر بفضل ظهور مواد جديدة مثل الفرن الدوار. في عام 1870، كان إنتاج طن واحد من الكلنكر (المكون الرئيسي للأسمنت) يستغرق 40 ساعة، بينما أصبح الآن يستغرق 3 دقائق فقط.

المطلب الثاني: التعريف بشركة التطبيق

1. نبذة عن شركة الاسمنت سعيدة: (SCIS)

في سنة 1982 أنشأ مركب الاسمنت و الجير سعيدة بموجب القرار التنفيذي رقم 82/324 الصادر في 30/10/1982 و وفي سنة 1991 قسم المركب إلى وحدتين:

1- وحدة الاسمنت

2- وحدة الجير

بعد التفرع استقرت كل واحدة منهما بقانون خاص و ذلك في 28 ديسمبر 1997 ، مع تحديد رأسمال الشركة و أصبحت شركة مساهمة برأسمال يقدر ب 1.050.000.000 دج ، و هي تابعة لمجمع - GIC ERCO يديرها مدير عام و هو رئيس مجلس إدارتها ، ليتم بعدها ضمها مع جميع شركات الاسمنت و مشتقاته بالجزائر تحت وصاية المجمع الصناعي الإسمنت الجزائر GICA ابتداء من 01 يناير 2010.

2. بطاقة تعريفية للشركة

المجمع : SGP GICA

نوع الشركة: SPA / EPE SCIS مسيرة 100 % من طرف الدولة

رأسمال الاجتماعي : 1.050.000.000 دج

اسم الشركة : شركة الإسمنت سعيدة

العنوان : الحساسنة رقم 95 سعيدة

الهاتف : 51 03 23 - 51 01 00 - 48 51 01 20 (0)

الفاكس : 48 51 04 90 (0)

البريد الإلكتروني : Scis @ algeriecom . com

نشاط الشركة : إنتاج مادة الاسمنت من نوع CPJ 42.5 Kg F/Mm²

المادة	الكلس	الطين	الجبس	Mineral defer
النسبة	80 %-75 %	25 %-20 %	5 %	01 %

عدد العمال: 254 عاملا

الطاقة الإنتاجية : 500.000 طن سنويا

موقع الشركة و تنظيم هيكلها

تقع شركة الإسمنت سعيدة بدائرة الحساسة ببلدية الحساسة التي تبعد عنها ب 3 كلم، و عن مدينة سعيدة بحوالي 19 كلم وهي محاذية للطريق الوطني الرابط بين ولايتي سعيدة و تيارت و تملك الشركة بدورها منطقتين للإستغلال واحدة للكلس تقع على بعد 1500 م عن الشركة ، و الأخرى للطين

تبعد ب 27 كلم جنوبا بدائرة عين الحجر ولاية سعيدة .

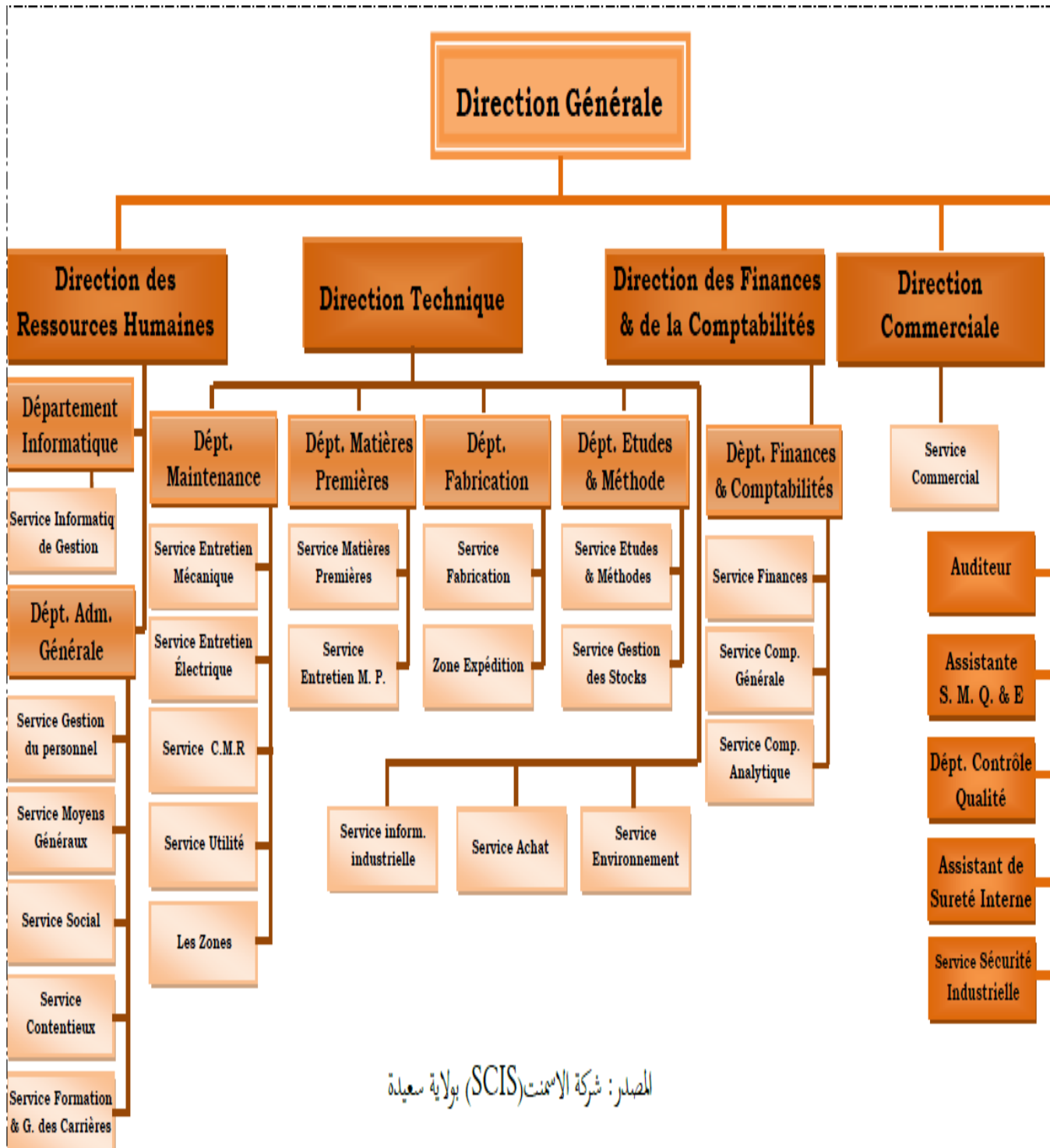
و تقدر المساحة الكلية للشركة بحوالي 23 هكتار مقسمة كالتالي:

✓ 08 هكتار مبنية.

✓ 11 هكتار للإستغلال (للتفريغ).

✓ 04 هكتار مساحة خضراء

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة



المبحث الثاني: عرض و تحليل قائمة المركز المالي لمؤسسة الإسمنت الحاسنة - سعيدة -

تُعتبر القوائم المالية مرآة تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة، حيث تتيح للمساهمين والمقرضين وغيرهم من الأطراف المعنية تقييم أداء المؤسسة من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مدروسة.

في هذا المبحث، سنستعرض أهم القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت خلال الفترة من 2021 إلى 2023، والتي تشمل الميزانية، جدول حسابات النتائج، والميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لسنوات 2021-2022-2023

تقوم مؤسسة الإسمنت بإعداد ميزانيتها المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي، مثلها في ذلك مثل باقي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وذلك استناداً إلى طبيعة نشاطها.

تتألف الميزانية المالية من جانبين رئيسيين: جانب الأصول وجانب الخصوم. حيث تمثل الأصول الاستخدامات المختلفة للموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، بينما تعكس الخصوم الموارد المالية المتاحة لها.

الجدول رقم (08) الميزانية المالية لسنة 2021 جانب الأصول

الأصول	إجمالي 2021	الإهلاكات 2021	صافي 2021	صافي 2020
الأصول الغير جارية				
فارق الاقتناء	00.00	00.00	00.00	00.00
تثبيات معنوية	29 437 226,78	20 641 843,39	8 795 383,39	647 190,08
تثبيات عينية	00.00	00.00	00.00	00.00
أراضي	2 713 979,50	00.00	2 713 979,50	2 713 979,50
مباني	1 082 456 622,04	963 023 228,03	119 433 394,01	126 846 704,17
تثبيات عينية أخرى	8 064 731 332,58	5 660 341 233,65	2 404 390 098,93	2 577 303 405,00
تثبيات ممنوح إمتيازها	00.00	00.00	00.00	00.00
تثبيات جاري إنجازها	252 429 105,13	00.00	252 429 105,13	159 100 434,81
تثبيات مالية	00.00	00.00	00.00	00.00
سندات موضوعة موضع	00.00	00.00	00.00	00.00
مساهمات أخرى و حسابات	00.00	00.00	00.00	00.00
سندات أخرى مثبتة	00.00	00.00	00.00	00.00
قروض و أصول مالية	1 268 319 842,98		1 268 319 842,98	1 269 911 104,53
ضرائب مؤجلة على الأصل	81 924 129,49		81 924 129,49	75 668 068,25
مجموع الأصول الغير جارية	10782012238,5	6 644 006 305,07	4 138 005 933,43	4 212 190 886,34
الأصول الجارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	1 821 540 327,15	00.00	1 821 540 327,15	1 854 440 637,57
حسابات دائنة و استخدامات	00.00	00.00	00.00	00.00
الزبائن	93 499 015,89	10 407 136,27	83 091 879,62	178 996 480,49
المدينون الآخرون	9 086 904,00	00.00	9 086 904,00	10 421 604,17
الضرائب و ما شابهها	33 464 889,30	00.00	33 464 889,30	00.00
الأصول الأخرى الغير جارية	00.00	00.00	00.00	00.00
موجودات و ما يماثلها	00.00	00.00	00.00	00.00
الأموال الموظفة و الأصول	00.00	00.00	00.00	00.00
الخزينة	191 269 784,55	00.00	191 269 784,55	297 644 903,87
مجموع الأصول الجارية	2 148 860 920,89	10 407 136,27	2 138 453 784,62	2 341 503 626,10
المجموع العام للأصول	12930873159,39	6 654 413 441,34	6 276 459 718,05	6 553 694 512,44

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

الجدول رقم (09) الميزانية المالية لسنة 2021 جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	2021	2020
رأس المال		0	0
رأس المال الصادر		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
رأس المال الغير مطلوب		(00.00)	(00.00)
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		4 256 896 660,69	4 078 387 506,63
فوارق إعادة التقييم		(00.00)	(00.00)
فارق المعادلة (1)		(00.00)	(00.00)
نتيجة صافية - حصة المجموع (1)		(297 380 500,86)	204 884 154,06
رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد		(00.00)	25 200 000,00
حصة الشركة المدمجة (1)		00.00	00.00
حصة ذوي الأقلية (1)		00.00	00.00
المجموع I		5 009 516 159,83	5 358 471 660,69
الخصوم الغير جارية			
قروض و ديون مماثلة		549 577 146,90	526 501 541,27
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		(00.00)	(00.00)
ديون أخرى غير جارية		(00.00)	(00.00)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		413 091 121,28	391 456 373,34
مجموع الخصوم الغير جارية II		962 668 268,18	917 957 914,61
الخصوم الجارية:			
موردون و حسابات ملحقه		168 754 125,53	125 678 853,34
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		7 251 355,09	19 451 392,65
ديون أخرى غير جارية		124 210 619,26	128 845 979,18
خزينة الخصوم		4 059 190,16	3 288 711,97
مجموع الخصوم الجارية III		304 275 290,04	277 264 937,14
المجموع العام للخصوم (I+II+III)		6 276 459 718,05	6 553 694 512,44

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

الجدول رقم (10) الميزانية المالية لسنة 2022 جانب الأصول

الأصول	إجمالي 2022	الاهتلاكات 2022	صافي 2022	صافي 2021
الأصول الغير جارية				
فارق الاقتناء	00.00	00.00	00.00	00.00
تثبيتات مغنوية	29 437 226,78	22 839 483,43	6 597 743,35	8 795 383,39
تثبيتات عينية	00.00	00.00	00.00	00.00
أراضي	2 713 979,50	00.00	2 713 979,50	2 713 979,50
مباني	1 082 456 622,04	970 161 160,61	112 295 461,43	119 433 394,01
تثبيتات عينية أخرى	7 872 255 344,47	5 716 133 606,37	2 156 121 738,10	2 404 390 098,93
تثبيتات ممنوح إمتيازها	00.00	00.00	00.00	00.00
تثبيتات جاري إنجازها	347 345 351,29	00.00	347 345 351,29	252 429 105,13
تثبيتات مالية	00.00	00.00	00.00	00.00
سندات موضوعة موضع	00.00		00.00	00.00
مساهمات أخرى و حسابات	00.00		00.00	00.00
سندات أخرى مثبتة	00.00		00.00	00.00
قروض و أصول مالية	1 297 815 512,98		1 297 815 512,98	1 268 319 842,98
ضرائب مؤجلة على الأصل	90 439 774,57		90 439 774,57	81 924 129,49
مجموع الأصول الغير جارية	10722463811,63	6 709 134 250,41	4 013 329 561,22	4 138 005 933,43
الأصول الجارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	1 306 223 801,44	00.00	1 306 223 801,44	1 821 540 327,15
حسابات دائنة و استخدامات	00.00	00.00	00.00	00.00
الزبائن	120 844 923,71	10 407 136,27	110 437 787,44	83 091 879,62
المدينون الآخرون	9 089 884,60	00.00	9 089 884,60	9 086 904,00
الضرائب و ما شابهها	113 012 182,00	00.00	113 012 182,00	33 464 889,30
الأصول الأخرى الغير جارية				
موجودات و ما يماثلها	00.00	00.00	00.00	00.00
الأموال الموظفة و الأصول	00.00	00.00	00.00	00.00
الخزينة	411 020 293,89		411 020 293,89	191 269 784,55
مجموع الأصول الجارية	1 960 191 085,64	10 407 136,27	1 949 783 949,37	2 138 453 784,62
المجموع العام للأصول	12682654897,27	6 719 541 386,68	5 963 113 510,59	6 276 459 718,05

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

الجدول رقم (11) الميزانية المالية لسنة 2022 جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	2022	2021
رأس المال		0	0
رأس المال الصادر		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
رأس المال الغير مطلوب		(00.00)	(00.00)
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		4 256 896 660,69	4 256 896 660,69
فوارق إعادة التقييم		(00.00)	(00.00)
فارق المعادلة (1)		(00.00)	(00.00)
نتيجة صافية - حصة المجموع (1)		(323 553 466,24)	(297 380 500,86)
رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد		(297 380 500,86)	(00.00)
حصة الشركة المدمجة (1)		00.00	00.00
حصة ذوي الأقلية (1)		00.00	00.00
المجموع I		4 685 962 693,59	5 009 516 159,83
الخصوم الغير جارية			
قروض و ديون مماثلة		447 548 213,83	549 577 146,90
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		(00.00)	(00.00)
ديون أخرى غير جارية		(00.00)	(00.00)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		453 797 762,21	413 091 121,28
مجموع الخصوم الغير جارية II		901 345 976,04	962 668 268,18
الخصوم الجارية:			
موردون و حسابات ملحقه		198 902 482,34	168 754 125,53
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		11 243 655,72	7 251 355,09
ديون أخرى غير جارية		161 504 869,58	124 210 619,26
خزينة الخصوم		4 153 833,32	4 059 190,16
مجموع الخصوم الجارية III		375 804 840,96	304 275 290,04
المجموع العام للخصوم (I+II+III)		5 963 113 510,59	6 276 459 718,05

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

الجدول رقم (12) الميزانية المالية لسنة 2023 جانب الأصول

الأصول	إجمالي 2023	الاهتلاكات 2023	صافي 2023	صافي 2022
الأصول الغير جارية				
فارق الاقتناء	00.00	00.00	00.00	00.00
تثبيات معنوية	29 437 226,78	24 821 393,47	4 615 833,31	6 597 743,35
تثبيات عينية	00.00	00.00	00.00	00.00
أراضي	2 713 979,50	00.00	2 713 979,50	2 713 979,50
مباني	1 082 456 622,04	977 284 397,07	105 172 224,97	112 295 461,43
تثبيات عينية أخرى	8 388 296 373,86	6 023 090 756,71	2 365 205 617,15	2 156 121 738,10
تثبيات ممنوح إمتيازها	00.00	00.00	00.00	00.00
تثبيات جاري إنجازها	18 298 859,92	00.00	18 298 859,92	347 345 351,29
تثبيات مالية	00.00	00.00	00.00	00.00
سندات موضوعة موضع	00.00		00.00	00.00
مساهمات أخرى و حسابات	00.00		00.00	00.00
سندات أخرى مثبتة	00.00		00.00	00.00
قروض و أصول مالية	1 288 628 948,81		1 288 628 948,81	1 297 815 512,98
ضرائب مؤجلة على الأصل	95 278 164,65		95 278 164,65	90 439 774,57
مجموع الأصول الغير جارية	10905110175,56	7 025 196 547,25	3 879 913 628,31	4 013 329 561,22
الأصول الجارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	1 213 128 047,16	00.00	1 213 128 047,16	1 306 223 801,44
حسابات دائنة و استخدامات	00.00	00.00	00.00	00.00
الزبائن	48 391 970,63	2 520 877,00	45 871 093,63	110 437 787,44
المدينون الآخرون	11 108 557,68	00.00	11 108 557,68	9 089 884,60
الضرائب و ما شابهها	101 741 907,38	00.00	101 741 907,38	113 012 182,00
الأصول الأخرى الغير جارية	00.00		00.00	00.00
موجودات و ما يماثلها	00.00	00.00	00.00	00.00
الأموال الموظفة و الأصول	00.00	00.00	00.00	00.00
الخزينة	365 086 633,07	00.00	365 086 633,07	411 020 293,89
مجموع الأصول الجارية	1 739 457 115,92	2 520 877,00	1 736 936 238,92	1 949 783 949,37
المجموع العام للأصول	12644567291,48	7 027 717 424,25	5 616 849 867,23	5 963 113 510,59

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

الجدول رقم (13) الميزانية المالية لسنة 2023 جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	2023	2022
رأس المال		0	0
رأس المال الصادر		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
رأس المال الغير مطلوب		(00.00)	(00.00)
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		4 256 896 660,69	4 256 896 660,69
فوارق إعادة التقييم		(00.00)	(00.00)
فارق المعادلة (1)		(00.00)	(00.00)
نتيجة صافية - حصة المجموع (1)		(188 094 222,08)	(323 553 466,24)
رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد		(620 933 967,10)	(297 380 500,86)
حصة الشركة المدمجة (1)		00.00	00.00
حصة ذوي الأقلية (1)		00.00	00.00
المجموع I		4 497 868 471,51	4 685 962 693,59
الخصوم الغير جارية			
قروض و ديون مماثلة		232 917 231,80	447 548 213,83
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		(00.00)	(00.00)
ديون أخرى غير جارية		(00.00)	(00.00)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		476 352 909,36	453 797 762,21
مجموع الخصوم الغير جارية II		709 270 141,16	901 345 976,04
الخصوم الجارية:			
موردون و حسابات ملحقه		194 020 946,62	198 902 482,34
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		14 498 488,00	11 243 655,72
ديون أخرى غير جارية		198 595 311,74	161 504 869,58
خزينة الخصوم		2 596 508,20	4 153 833,32
مجموع الخصوم الجارية III		409 711 254,56	375 804 840,96
المجموع العام للخصوم (I+II+III)		5 616 849 867,23	5 963 113 510,59

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المالية لسنة 2021-2022-2023 بأسلوب الاتجاهات (الأفقي و العمودي)

لتحليل الميزانية باستخدام أسلوب الاتجاهات، يجب أولاً إعداد ميزانيات مالية مختصرة استناداً إلى الميزانيات المالية الخاصة بالشركة.

أولاً: التحليل العمودي

يعتمد هذا الأسلوب على تحليل النسب المختلفة لبنود الميزانية المالية مقارنةً بالبند الرئيسي، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (14) التحليل العمودي للميزانيات المالية المختصرة لفترة (2021-2022-2023)

(الوحدة: مليون دج)

البنود/السنوات	2021	%	2022	%	2023	%
الأصول						
الأصول الثابتة	4138	65.93	4013	67.30	3880	69.09
الأصول الجارية	2138	34.07	1950	32.70	1736	30.91
قيم الاستغلال	1822	29.03	1306	21.89	1213	21.60
قيم قابلة للتحقيق	125	02.00	233	03.90	158	02.81
قيم جاهزة	191	0.04	411	06.91	365	06.50
مجموع الأصول	6276	100	5963	100	5616	100
الخصوم						
الأموال الدائمة	5972	95.15	5587	93.70	5207	92.71
الأموال الخاصة	5009	79.81	4686	78.58	4498	80.09
ديون طويلة الأجل	963	15.34	901	15.10	709	12.62
الخصوم الجارية	304	04.85	376	06.30	409	07.29
مجموع الخصوم	6276	100	5963	100	5616	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول خلال السنوات (2021-2022-2023) نلاحظ ما يلي:

1- جانب الأصول:

1-1- الأصول الثابتة:

نسبة الأصول الثابتة عرفت إرتفاعا مستمرا خلال سنوات الدراسة حيث كانت نسبة الزيادة متقاربة بين الثلاث سنوات 2021-2022-2023

1-2- الأصول الجارية:

أما الأصول الجارية عرفت انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة عكس الأصول الثابتة ، كما نلاحظ أن قيم الاستغلال كانت تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الأصول الجارية وشهدت إنخفاضا كبيرا في قيمتها أما القيم القابلة للتحقيق فلم تتأثر كثيرا خلال سنوات الدراسة حيث أنها ترتفع و تنخفض من سنة لأخرى أما القيم الجاهزة فكانت معدلاتها جيدة خصوصا في السنتين الأخيرتين و هذا دليل على قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها لفترة طويلة

2- جانب الخصوم:

2-1- الأموال الدائمة:

نلاحظ أن الأموال الدائمة قد عرفت تراجعا طفيفا في نسبتها ، حيث أنها تمثل الحصة الأكبر في الميزانية وهذا دليل على قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها نحو الغير و عدم لجوئها للاستدانة المالية أما بالنسبة للديون طويلة الأجل فقد عرفت تراجعا في نسبتها و هذا ما يوضح قدرة المؤسسة على سداد ديونها و تحررها المالي

2-2- الخصوم الجارية:

مثلت نسبتها أقل جزء في جانب الخصوم خلال فترة الدراسة و هذا دليل على أن المؤسسة لديها القدرة الكافية لتغطية إلتزاماتها نحو الغير و هذا مؤشر جيد يدل على نجاح سير المؤسسة بالرغم من أن نسبها عرفت إرتفاعا طفيفا في السنة الأخيرة.

ثانيا: التحليل الأفقي

يقوم هذا النوع من التحليل على رصد مختلف التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسية للميزانية المالية

و الجدول التالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (15) التحليل الأفقي للميزانيات المالية للسنوات (2021-2022-2023)

(الوحدة: مليون دج)

البنود/السنوات	2021	2022	%	2023	%
الأصول					
الأصول الثابتة	4138	4013	(3.02)	3880	(3.31)
الأصول الجارية	2138	1950	(8.79)	1736	(10.97)
قيم الاستغلال	1822	1306	(28.32)	1213	(7.12)
قيم قابلة للتحقيق	125	233	86.4	158	(32.18)
قيم جاهزة	191	411	115.18	365	(11.19)
الخصوم					
الأموال الدائمة	5972	5587	(6.44)	5207	(6.80)
الأموال الخاصة	5009	4686	(6.44)	4498	(4.01)
ديون طويلة الأجل	963	901	(6.43)	709	(21.30)
الخصوم الجارية	304	376	23.68	409	8.77

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه للفترة (2021-2022-2023) نلاحظ مايلي:

1- جانب الأصول:

عرف جانب الأصول إنخفاض في مختلف بنوده بنسب متفاوتة ، ما عدا القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة

التي حققت إرتفاعا معتبرا في نسبها ب 86.40% و 115.18% على التوالي بالنسبة للفترة 2021-2022

أما بالنسبة للسنة الأخيرة 2023 فقد عرفت جميع الأصول تراجعاً في قيمها بنسب متفاوتة

2- جانب الخصوم:

عرف جانب الخصوم إنخفاضاً في جميع بنود الرئيسية خلال الفترتين (2021-2022) و (2022-2023)

3- تفسير النتائج:

من خلال التحليل العمودي و الأفقي للميزانيات المالية للشركة خلال السنوات 2021-2022-2023

و المقابلة التي أجريناها مع محاسب الشركة استنتجنا ما يلي:

1- جانب الأصول:

1-1- الأصول الثابتة:

سبب إنخفاض الأصول خلال الفترة (2021-2023) يرجع إلى تنازل الشركة عن بعض التثبيات

بغرض تجديدها مستقبلاً نظراً للتطورات التكنولوجية التي طرأت على مختلف الآلات.

1-2- الأصول الجارية:

1-2-1- قيم الإستغلال:

سبب إنخفاض و تراجع قيم الاستغلال يرجع إلى شدة المنافسة في السوق و إرتفاع التكاليف التشغيلية

1-2-2- القيم القابلة للتحقيق:

سبب ارتفاع القيم القابلة للتحقيق خلال الفترة (2021-2022) راجع إلى تحصيل الديون المتأخرة و الزيادة

في المبيعات الآجلة على الحساب.

أما في السنة الأخيرة فهناك تراجع في نسبتها و هذا بسبب زيادة الديون و التباطؤ في التحصيل النقدي

1-2-3- القيم الجاهزة:

سبب الزيادة الكبيرة التي قدرة ب 115.18% يرجع إلى تنازل المؤسسة على بعض التثبيات و تحصيلها للديون

من مختلف زبائننا

2-2- الخصوم الجارية:

سبب زيادة الخصوم الجارية يرجع إلى التوسع في نشاط المؤسسة و إرتفاع مختلف التكاليف التشغيلية

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية للشركة بأسلوب التوازنات و النسب المالية

أولاً: التحليل بواسطة أسلوب التوازنات

يعتمد هذا الأسلوب في التحليل المالي على إعداد الميزانية الوظيفية للشركة بهدف استخراج أبرز المؤشرات الرئيسية للتوازن المالي، والتي تشمل:

✓ رأس المال العامل

✓ احتياج رأس المال العامل

✓ الخزينة الصافية

❖ إعداد الميزانية الوظيفية للشركة للفترة (2021-2023)

الجدول رقم (16) الميزانية الوظيفية للشركة للفترة (2021-2023) جانب الأصول

(الوحدة: مليون دج)

المبالغ			البيان
2023	2022	2021	الأصول / السنوات
10905	10722	10782	الأصول الثابتة
1739	1960	2148	الأصول الجارية
1261	1427	1915	للاستغلال
113	122	42	خارج الاستغلال
365	411	191	خزينة الأصول
12644	12682	12930	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

الجدول رقم (17) الميزانية الوظيفية للشركة للفترة (2021-2023) جانب الخصوم

(الوحدة: مليون دج)

المبالغ			البيان
2023	2022	2021	الخصوم / السنوات
12235	12307	12626	الموارد الدائمة
11525	11406	11664	الموارد الخاصة
710	901	962	الديون المالية
409	375	304	الخصوم الجارية
194	199	169	للاستغلال
213	172	131	خارج الاستغلال
2	4	4	خزينة الخصوم
12644	12682	12930	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

❖ مؤشرات التوازن المالي

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

يوجد طريقتين لحساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

1-2- الطريقة المباشرة (من أعلى الميزانية):

الجدول رقم (18) حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2021-2023) بالطريقة المباشرة

(الوحدة: مليون دج)

المبالغ			البيان
2023	2022	2021	رأس المال العامل الصافي الإجمالي (ط.م)
12235	12307	12626	الموارد الدائمة
10905	10722	10782	- الأصول الثابتة
1330	1585	1844	FRNG

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

1-3- الطريقة الغير مباشرة (من أسفل الميزانية):

الجدول رقم (19) حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2021-2023) بالطريقة الغير مباشرة

(الوحدة: مليون دج)

المبالغ			البيان
2023	2022	2021	رأس المال العامل الصافي الإجمالي (ط.غ.م)
1739	1960	2148	الأصول الجارية
409	375	304	- الخصوم الجارية
1330	1585	1844	FRNG

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

تفسير النتائج:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي ظل موجبا طيلة سنوات الدراسة ، و هذا يعني أن الأصول الثابتة قد غطت كل الاستخدامات الثابتة و جزء من الأصول المتداولة و هذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي مع هامش أمان يستخدم لتمويل إحتياجات دورة الاستغلال.

2- إحتياجات رأس المال العامل BFR :

لحساب رأس المال العامل نتبع الطريقة التالية:

الجدول رقم (20) حساب إحتياج رأس المال العامل للفترة (2021-2023)

(الوحدة: مليون دج)

2023	2022	2021	البيانات
1067	1228	1746	إحتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال
(100)	(50)	(89)	+ إحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خ الاستغلال - الخصوم المتداولة خ الاستغلال
967	1178	1657	= إحتياج رأس المال العامل BFR

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

تفسير النتائج:

BFR موجب : يعني أن المؤسسة لديها أموال كافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل والالتزامات المالية الأخرى.

هذا يعتبر مؤشراً إيجابياً لأنه يشير إلى أن المؤسسة قادرة على:

✓ دفع ديونها قصيرة الأجل دون مواجهة صعوبة.

✓ الاستمرار في عملياتها اليومية بشكل مستقر.

✓ امتلاك سيولة مالية للتوسع أو للاستثمار في الفرص الجديدة

3- الخزينة الصافية TN : يوجد طريقتين مختلفتين لحساب الخزينة الصافية هما:

الجدول رقم (21) حساب الخزينة الصافية للفترة (2021-2023) بالطريقة المباشرة

(الوحدة: مليون دج)

المبالغ			البيان
2023	2022	2021	الطريقة المباشرة لحساب الخزينة الصافية
365	411	191	خزينة الأصول
2	4	4	- خزينة الخصوم
363	407	187	TN

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

الجدول رقم (22) حساب الخزينة الصافية للفترة (2021-2023) بالطريقة الغير مباشرة

(الوحدة: مليون دج)

المبالغ			البيان
2023	2022	2021	الطريقة الغير مباشرة لحساب الخزينة الصافية
1330	1585	1844	FRNG
967	1178	1657	BFR -
363	407	187	TN

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

تفسير النتائج:

نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال فترة الدراسة و هذا يدل على أن المؤسسة تمتلك فائضا في السيولة

و أن المؤسسة في حالة جيدة و قادرة على تسديد جميع إلتزاماتها نحو الغير ، و الاستمرار في النشاط

ثانيا: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

لتحليل الميزانية المالية للشركة للفترة من 2021 إلى 2023 باستخدام أسلوب النسب المالية، قمنا باختيار مجموعة من النسب استنادا إلى ما تم تناوله في الجانب النظري، وبناءً على المعطيات والبيانات المتاحة لدينا.

الجدول رقم (23) جدول تحليل نسب النشاط

البيان / السنوات	المبالغ			المعيار	التفسير
	2023	2022	2021		
تحليل نسب النشاط					
معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول	0.16	0.28	0.28	1؛1	من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول إرتفع من 0.16 إلى 0.28 و هذا يدل على أن المؤسسة تحسن إستخدام مواردها لتحقيق إيراداتها
معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	0.46	0.86	0.91	1؛2	ارتفاع معدل دوران الأصول المتداولة يشير إلى أن المؤسسة أصبحت أكثر كفاءة في استخدام أصولها المتداولة
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	0.24	0.42	0.41	1؛2	ارتفاع معدل دوران الأصول الثابتة يشير إلى أن المؤسسة أصبحت أكثر كفاءة في استخدام أصولها الثابتة لتحقيق الإيرادات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

الجدول رقم (24) جدول تحليل نسب السيولة

البيان / السنوات	المبالغ			المعيار	التفسير
	2021	2022	2023		
نسبة التداول $\text{= الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}$	7.03	5.19	4.24	1؛2	هذا يدل على قوة كبيرة جداً في السيولة قصيرة الأجل، فالشركة يمكنها تغطية التزاماتها القصيرة أكثر من 4 مرات باستخدام أصولها المتداولة فقط. قد يُفسّر ذلك على أنه مؤشر إيجابي من حيث القدرة على الوفاء بالالتزامات دون مشاكل. لكن في نفس الوقت، قد يُثير القلق بشأن كفاءة استخدام الموارد
نسبة السيولة المختصرة $\text{= الأصول المتداولة} - \text{المخزون} / \text{الخصوم المتداولة}$	1.04	1.71	1.28	1؛1	يدل ذلك على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حتى دون الاعتماد على بيع المخزون، الذي قد يكون أبطأ في التحول إلى نقد
نسبة السيولة الجاهزة $\text{= خزينة الأصول} / \text{خزينة الخصوم}$	47.12	98.95	140.6	1؛1	نسبة السيولة الجاهزة أكبر من 47 تعني أن المؤسسة "غارقة في السيولة"، وهو أمر يبدو جيداً من ناحية الأمان المالي، لكنه عادة يشير إلى ضعف في استثمار الموارد ويثير تساؤلات حول كفاءة الإدارة المالية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

الجدول رقم (25) جدول تحليل نسب الرفع المالي

البيان / السنوات	المبالغ	المعيار	التفسير	2023	2022	2021	تحليل نسب الرفع المالي
نسبة الإقتراض إلى الأموال الخاصة	0.19	0.19	0.16	الإقتراض من الأموال الخاصة	يدل ذلك على أن المؤسسة: تعتمد أساسًا على تمويلها الذاتي تتمتع بملاءة مالية قوية. أقل عرضة لمخاطر الفوائد والتعثر المالي مقارنة بالشركات ذات مديونية عالية.		$\text{نسبة الإقتراض إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{الإقتراض}}{\text{الأموال الخاصة}}$
نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	0.06	0.08	0.09	الديون من الأموال الخاصة	من خلال النتائج المتحصل عليها: المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذاتي. هناك ضغط مالي منخفض جداً على الشركة فيما يخص سداد الالتزامات العاجلة. المؤسسة على الأرجح تتمتع بسيولة جيدة واستقرار مالي.		$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأموال الخاصة}}$
نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة	0.82	0.85	0.86	الأصول الثابتة من الأموال الخاصة	المؤسسة تُموّل أصولها الثابتة بشكل مريح من أموالها الخاصة، مما يعكس استقرارًا ماليًا عاليًا، مع وجود فائض في حقوق الملكية يمكن استخدامه في تمويل الأصول المتداولة أو التوسع مستقبلاً		$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}}$
نسبة الأصول المتداولة إلى الإقتراض	2.22	2.16	2.45	الديون من الأصول الجارية	المؤسسة في وضع مالي مريح جدًا من حيث السيولة مقابل الإقتراض، ويمكنها تغطية ديونها بسهولة، مما يعكس إدارة مالية محافظة واستقرار جيد		$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الإقتراض} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الإلتزامات نحو الغير}}$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

المبحث الثالث: عرض و تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة الإسمنت - الحاسنة -

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات 2021-2022-2023

يُعتبر جدول حسابات النتائج أداة تُستخدم لتحديد الإيرادات والتكاليف خلال الدورة المالية. من خلال هذا الجدول، يمكن تقييم أداء أي مؤسسة خلال فترة مالية معينة. فيما يلي جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة الإسمنت - الحاسنة - للفترة من 2021 إلى 2023.

الجدول رقم (26) جدول حسابات النتائج لسنة 2021

2020	2021	الملاحظة	البيان
1 365 055 830,59	996 301 437,06		رقم الأعمال
430 134 921,42	(148 066 576,71)		تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع
			الإنتاج المثبت
288 000,00	194 181,82		إعانات الإستغلال
1 795 478 752,01	848 429 042,17		1- إنتاج السنة المالية
573 894 977,95	288 947 461,50		المشتريات المستهلكة
268 203 648,03	209 177 074,35		الخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية الأخرى
842 098 625,98	498 124 535,85		2- إستهلاك السنة المالية
953 380 126,03	350 304 506,32		3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
375 758 332,85	388 190 358,11		أعباء المستخدمين
35 736 425,08	14 640 009,31		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
541 885 368,10	(52 525 861,10)		4- إجمالي فائض الإستغلال
25 559 344,66	29 478 454,29		المنتجات العملياتية الأخرى
21 411 025,07	18 405 145,41		الأعباء العملياتية الأخرى
365 611 227,03	307 718 849,11		مخصصات الإهلاكات و المؤونات
14 026 146,15	3 447 207,06		الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
214 448 606,81	(345 724 194,27)		5- النتيجة العملياتية
52 382 927,58	62 090 120,50		المنتجات المالية

16 486 721,43	20 002 488,33		الأعباء المالية
35 896 206,15	42 087 632,17		6- النتيجة المالية
250 344 812,96	(303 636 562,10)		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
4 656 093,00	-		الضرائب الواجب دفعها
804 565,90	6 256 061,24		الضرائب المؤجلة
1 887 447 170,40	943 444 824,02		مجموع منتوجات الأنشطة العادية
1 682 563 016,34	1 240 825 324,88		مجموع أعباء الأنشطة العادية
204 884 154,06	(297 380 500,86)		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير عادية - منتوجات-
			عناصر غير عادية - أعباء-
			9- النتيجة الغير عادية
204 884 154,06	(297 380 500,86)		10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

الجدول رقم (27) جدول حسابات النتائج لسنة 2022

2021	2022	الملاحظة	البيان
996 301 437,06	1 683 598 735,15		رقم الأعمال
(148 066 576,71)	(499 269 737,63)		تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع
			الإنتاج المثبت
194 181,82			إعانات الإستغلال
848 429 042,17	1 184 328 997,52		1- إنتاج السنة المالية
288 947 461,50	553 065 844,26		المشتريات المستهلكة
209 177 074,35	217 793 686,53		الخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية الأخرى
498 124 535,85	770 859 530,79		2- إستهلاك السنة المالية
350 304 506,32	413 469 466,73		3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
388 190 358,11	450 076 089,68		أعباء المستخدمين

14 640 009,31	11 812 676,09		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
(52 525 861,10)	(48 419 299,04)		4- إجمالي فائض الإستغلال
29 478 454,29	46 860 502,85		المنتجات العملياتية الأخرى
18 405 145,41	3 950 236,22		الأعباء العملياتية الأخرى
307 718 849,11	369 628 884,46		مخصصات الإهلاكات و المؤونات
3 447 207,06	226 800,00		الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
(345 724 194,27)	(374 911 116,87)		5- النتيجة العملياتية
62 090 120,50	62 195 725,06		المنتجات المالية
20 002 488,33	19 353 719,51		الأعباء المالية
42 087 632,17	42 842 005,55		6- النتيجة المالية
(303 636 562,10)	(332 069 111,32)		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
-	-		الضرائب الواجب دفعها
6 256 061,24	8 515 645,08		الضرائب المؤجلة
943 444 824,02	1 293 612 025,43		مجموع منتوجات الأنشطة العادية
1 240 825 324,88	1 617 165 491,67		مجموع أعباء الأنشطة العادية
(297 380 500,86)	(323 553 466,24)		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير عادية - منتوجات-
			عناصر غير عادية - أعباء-
			9- النتيجة الغير عادية
(297 380 500,86)	(323 553 466,24)		10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

الجدول رقم (28) جدول حسابات النتائج لسنة 2023

2022	2023	الملاحظة	البيان
1 683 598 735,15	1 589 464 567,17		رقم الأعمال
(499 269 737,63)	(106 403 213,54)		تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الإستغلال
1 184 328 997,52	1 483 061 353,63		1- إنتاج السنة المالية
553 065 844,26	690 295 017,71		المشتريات المستهلكة
217 793 686,53	248 143 106,78		الخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية الأخرى
770 859 530,79	938 438 124,49		2- إستهلاك السنة المالية
413 469 466,73	544 623 229,14		3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
450 076 089,68	460 294 544,38		أعباء المستخدمين
11 812 676,09	16 253 410,76		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
(48 419 299,04)	68 075 274,00		4- إجمالي فائض الإستغلال
46 860 502,85	47 837 009,30		المنتجات العملياتية الأخرى
3 950 236,22	4 898 055,09		الأعباء العملياتية الأخرى
369 628 884,46	353 961 549,47		مخصصات الإهلاكات و المؤونات
226 800,00	449 472,18		الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
(374 911 116,87)	(242 497 849,08)		5- النتيجة العملياتية
62 195 725,06	62 229 569,60		المنتجات المالية
19 353 719,51	12 664 332,68		الأعباء المالية
42 842 005,55	49 565 236,92		6- النتيجة المالية
(332 069 111,32)	(192 932 612,16)		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-			الضرائب الواجب دفعها
8 515 645,08	4 838 390,08		الضرائب المؤجلة
1 293 612 025,43	1 593 577 404,71		مجموع منتوجات الأنشطة العادية

1 617 165 491,67	1 781 671 626,79		مجموع أعباء الأنشطة العادية
(323 553 466,24)	(188 094 222,08)		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير عادية - منتوجات-
			عناصر غير عادية - أعباء-
			9- النتيجة الغير عادية
(323 553 466,24)	(188 094 222,08)		10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة تم ترجمتها من طرف الطالبين

المطلب الثاني: التحليل بواسطة أسلوب الإتجاهات لجدول حسابات النتائج

أولاً: التحليل العمودي

نقوم بحساب نسب العناصر الرئيسية في جدول حسابات النتائج بالنسبة إلى رقم الأعمال

الجدول رقم (29) التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للفترة (2021-2023)

%	2023	%	2022	%	2021	البند/السنة
59.04	938 438 124,49	45.78	770 859 530,79	50	498 124 535,85	إستهلاك السنة المالية
34.26	544 623 229,14	24.56	413 469 466,73	35.16	350 304 506,32	القيمة المضافة للإستغلال
4.28	68 075 274,00	(2.87)	(48 419 299,04)	(5.27)	(52 525 861,10)	إجمالي فائض الإستغلال
(15.26)	(242 497 849,08)	(22.27)	(374 911 116,87)	(34.7)	(345 724 194,27)	النتيجة العملياتية
3.12	49 565 236,92	2.54	42 842 005,55	4.22	42 087 632,17	النتيجة المالية
(11.83)	(188 094 222,08)	(19.22)	(323 553 466,24)	(29.85)	(297 380 500,86)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على جداول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة استهلاك السنة المالية بالنسبة لرقم الأعمال تتراوح بين 45.78% و 59.04% وهذا يعني أن التكاليف التي تتحملها الشركة تمثل نصف الإيرادات التي تحققها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على مستوى كفاءة إدارة النفقات في المؤسسة.

كما نلاحظ أن نتيجة السنة المالية ظلت سالبة طيلة فترة الدراسة ، مؤشر على عدم كفاءة أو مشكلات مالية: هذه النتيجة قد تكون دلالة على أن الشركة تواجه مشاكل في إدارة التكاليف أو ربما في مبيعاتها. يمكن أن تكون الخسارة ناتجة عن زيادة في النفقات، انخفاض في الإيرادات، أو مشاكل في العمليات الداخلية.

الجدول رقم (30) التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج للفترة (2021-2023)

البند/السنة	2021	2022	%	2023	%
رقم الأعمال	996 301 437,06	1 683 598 735,15	68.98	1 589 464 567,17	(05.59)
إنتاج السنة المالية	848 429 042,17	1 184 328 997,52	39.59	1 483 061 353,63	25.22
إستهلاك السنة المالية	498 124 535,85	770 859 530,79	54.75	938 438 124,49	21.74
القيمة المضافة للإستغلال	350 304 506,32	413 469 466,73	18.03	544 623 229,14	31.72
إجمالي فائض الإستغلال	(52 525 861,10)	(48 419 299,04)	(07.81)	68 075 274,00	(02.40)
النتيجة العملياتية	(345 724 194,27)	(374 911 116,87)	08.44	(242 497 849,08)	(35.31)
النتيجة المالية	42 087 632,17	42 842 005,55	01.79	49 565 236,92	15.69
صافي نتيجة السنة المالية	(297 380 500,86)	(323 553 466,24)	08.80	(188 094 222,08)	(41.86)

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على جداول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة

عرف جدول حساب النتائج العديد من التغيرات في مختلف بنوده الرئيسية ، من خلال النتائج المتحصل عليها

نلاحظ مايلي:

خلال الفترة (2021-2022):

شهد كل من رقم الأعمال و إنتاج السنة المالية و إستهلاك السنة المالية إرتفاعا بنسب متفاوتة خلال

سنوات

الدراسة ارتفاع هذه العناصر الثلاثة قد يشير إلى نمو النشاط الاقتصادي للمؤسسة. لكن التحليل الحقيقي

يتطلب التوازن بينها، خاصة مقارنة نسبة الربح الإجمالي والنتيجة الصافية للتأكد من أن ارتفاع التكاليف لا

يُهدر المداخل الإضافية.

ارتفاع القيمة المضافة يدل على أن المؤسسة أصبحت تُنتج ثروة أكبر من خلال استغلال مواردها بشكل أفضل، إما عبر زيادة الإنتاج، أو تحسين الإنتاجية، أو تقليص التكاليف، أو بيع المنتجات والخدمات بقيمة أعلى.

انخفاض إجمالي فائض الاستغلال يشير إلى أن المؤسسة أصبحت أقل ربحية في نشاطها الأساسي، ويجب تحليل المكونات الأساسية (الإيرادات، التكاليف، الإنتاجية...) لمعرفة السبب الدقيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

خلال الفترة (2022-2023):

خلال هذه الفترة عرف رقم الأعمال تراجعاً طفيفاً انخفاض رقم الأعمال يعكس تراجعاً في حجم المبيعات أو الإيرادات الناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة خلال فترة معينة. هذا الانخفاض قد يُشير إلى مشاكل في الأداء التجاري للمؤسسة، مثل انخفاض الطلب على المنتجات أو الخدمات، فقدان زبائن، تزايد المنافسة، ضعف التسويق، أو مشاكل إنتاجية. كما قد يكون ناتجاً عن ظروف خارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات في السوق.

تعكس الزيادة في الإنتاج خلال السنة المالية تحسناً في القدرة الإنتاجية للمؤسسة، إما نتيجة لرفع وتيرة العمل، أو تحسين كفاءة الموارد، أو توسعة النشاط. هذا يؤدي إلى زيادة في حجم السلع أو الخدمات المنتجة.

أما زيادة الاستهلاك ويقصد به الاستهلاك الوسيط، أي ما تستهلكه المؤسسة من مواد وخدمات لأغراض الإنتاج) فقد تُفسّر بارتفاع النشاط الإنتاجي، مما يستدعي استخداماً أكبر للمواد الأولية والمدخلات.

أما القيمة المضافة، التي تمثل الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط، فإن زيادتها تدل على تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسة، حيث تعني خلق ثروة أكبر، مما يُعزز من قدرتها على تغطية الأجور والضرائب وتحقيق الربح.

انخفاض إجمالي فائض الاستغلال يشير إلى تراجع مردودية النشاط الأساسي للمؤسسة، وقد يكون ناتجاً عن ارتفاع التكاليف التشغيلية (كالرواتب، المواد الأولية، أو الخدمات الخارجية) أو انخفاض رقم الأعمال دون تخفيض مماثل في المصاريف.

أما انخفاض النتيجة التشغيلية فيدل على ضعف الأداء العام لنشاطات المؤسسة المرتبطة مباشرة باستغلالها، بما في ذلك نتائج النشاطات الثانوية أو غير الأساسية. وقد يكون السبب تراكمياً، نتيجة تراجع فائض الاستغلال أو ظهور أعباء تشغيلية إضافية.

في حين أن انخفاض صافي نتيجة السنة المالية يعكس تدهوراً في الأداء المالي الشامل للمؤسسة، إذ يشمل تأثير كافة الأعباء والإيرادات المالية وغير المالية (كالضرائب، الأعباء المالية، الاستثمارات)، ويُعد مؤشراً سلبياً على قدرة المؤسسة في تحقيق أرباح صافية.

المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج عن طريق النسب المالية

قمنا باختيار مجموعة من النسب المالية على أساس ما يتوفر لدينا من معطيات و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (31) حساب معدلات المردودية

السنوات	%2021	%2022	%2023
المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال	(29.85)	(19.22)	(11.83)
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	(30.89)	(35.89)	(26.52)
المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال / مجموع الأصول	(0.83)	(0.81)	1.21

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على جداول حسابات النتائج و الميزانيات المالية

تفسير النتائج:

رغم كون المردودية التجارية سالبة خلال الثلاث سنوات، إلا أن هناك تطوراً إيجابياً يعكس تحسناً في الأداء المالي للمؤسسة. لكن لا يزال هناك عمل مطلوب للوصول إلى نقطة التعادل ومن ثم إلى تحقيق أرباح.

المردودية المالية السالبة بشكل متكرر خلال الفترة 2021-2023 تعكس ضعف أداء المؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق عوائد موجبة على حقوق المساهمين. تفاقم الخسائر في 2022 (-35.89%) مقارنة بـ 2021 (-30.89%) يشير إلى تدهور إضافي في الوضع المالي، بينما يُظهر تحسناً نسبياً في 2023 (-26.52%) احتمال بداية تعافي، لكنه غير كافٍ لتغيير الاتجاه العام السلبي. هذه النتائج قد تعود إلى ضعف الإيرادات، ارتفاع التكاليف، أو سوء في إدارة الموارد، ما يستدعي مراجعة استراتيجية المؤسسة لتحسين ربحيتها.

أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية يتضح من هذه الأرقام أن المؤسسة كانت تعاني من ضعف في الأداء الاقتصادي خلال سنتي 2021 و2022، حيث كانت المردودية الاقتصادية سلبية، مما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق أرباح كافية لتغطية تكاليف الأصول المستثمرة. هذا قد يعكس مشاكل في إدارة الموارد أو انخفاض في المبيعات أو ارتفاع التكاليف.

أما في سنة 2023، فقد تحسنت المردودية الاقتصادية وأصبحت إيجابية 1.21%، وهو مؤشر على تحسن نسبي في كفاءة استخدام الموارد وتحقيق أرباح، وإن كانت لا تزال منخفضة. هذا التحسن قد يكون ناتجاً عن إجراءات تصحيحية أو تحسن في الظروف التشغيلية للمؤسسة.

❖ القدرة على التمويل الذاتي:

الجدول رقم (32) القدرة على التمويل الذاتي

2023		2022		2021		السنوات
المبالغ -	المبالغ +	المبالغ -	المبالغ +	المبالغ -	المبالغ +	البيان
4898055,09	68075274	3950236,22	(48419299,04)	18405145,41	(52525861,1)	إجمالي فائض الاستغلال
12664332,68	47837009,3	19353719,51	46860502,85	20002488,33	29478454,29	المنتجات العملياتية الأخرى
-	62229569,6	-	62195725,06	-	62090120,50	المنتجات المالية
						الأعباء العملياتية الأخرى
						الأعباء المالية
						الضرائب على النتائج
6 321 306 831.53		37 332 973.14		635 079.95		قدرة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

تفسير النتائج:

تشير تطورات قدرة التمويل الذاتي خلال السنوات الثلاث إلى نمو استثنائي ومتسارع في الموارد المالية المتأتية من داخل المؤسسة. ففي سنة 2021 كانت قدرة التمويل الذاتي ضعيفة جداً، مما يعكس إمّا محدودية الأرباح المحققة أو ارتفاع التوزيعات والتكاليف، أو ربما تأثيرات ظرفية كأزمة اقتصادية أو تداعيات الجائحة. أما في سنة 2022، فقد شهدت قفزة كبيرة لتبلغ أكثر من 37 مليون، ما يدل على تحسن كبير في الأداء المالي وزيادة صافي الأرباح المحتجزة داخل المؤسسة. وتواصل هذا النمو في سنة 2023 بشكل غير مسبوق، حيث

تجاوزت قدرة التمويل الذاتي 6.3 مليار، وهو ما يعكس توسعاً كبيراً في النشاط وربحية عالية، مما مكن المؤسسة من تمويل استثماراتها وتوسعاتها دون الحاجة إلى تمويل خارجي.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية لمؤسسة الإسمنت - الحساسنة - خلال الفترة (2021-2023) ، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تعكس الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسة:

أولاً، على مستوى الميزانية المالية، أظهرت الأصول الثابتة استقراراً نسبياً وارتفاعاً تدريجياً في نسبتها، مما يعكس سياسة استثمارية متوازنة، في حين سجلت الأصول الجارية تراجعاً مستمراً، ما قد يشير إلى ضغوط على السيولة قصيرة الأجل. أما من حيث الخصوم، فقد لوحظ تراجع في الديون الطويلة الأجل، وهو مؤشر إيجابي يعكس تحسن القدرة على السداد وتحرراً مالياً تدريجياً، رغم الزيادة الطفيفة في الخصوم الجارية خلال السنة الأخيرة نتيجة توسع النشاط.

ثانياً، أظهرت مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة الصافية) أن المؤسسة في وضع مالي متزن، حيث ظل رأس المال العامل موجباً طيلة السنوات الثلاث، كما عكست الخزينة الصافية فائضاً مستمراً في السيولة، مما يُمكن المؤسسة من تغطية التزاماتها ومواصلة نشاطها دون مشاكل.

ثالثاً، بينت النسب المالية تحسناً تدريجياً في معدلات الدوران، مما يدل على كفاءة أفضل في استغلال الموارد. كما أن نسب السيولة المرتفعة تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، في حين تشير نسب الرفع المالي إلى اعتماد قوي على التمويل الذاتي وملاءة مالية جيدة.

رابعاً، أظهر تحليل حسابات النتائج استمرار النتائج الصافية السالبة خلال سنوات الدراسة، وهو ما يعكس وجود اختلالات على مستوى التكاليف أو ضعف في الإيرادات. إلا أن هناك تحسناً نسبياً في سنة 2023، خاصة في المردودية الاقتصادية، ما يدل على بداية تعافي محتمل. كما أن الارتفاع الكبير في قدرة التمويل الذاتي خلال هذه السنة يعكس تحسناً كبيراً في الأداء الداخلي للمؤسسة وقدرتها على تمويل نشاطها دون اللجوء إلى القروض.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي جيد وسيولة مرتفعة، لكنها تحتاج إلى إعادة النظر في إدارة التكاليف ورفع كفاءة النشاط الأساسي من أجل تحقيق نتائج مالية إيجابية وتعزيز ربحيتها المستقبلية.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية حول "دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بحساسنة ولاية سعيدة"، سعينا للإجابة على إشكالية البحث التي تتمحور حول السؤال التالي:

"ما الدور الذي تلعبه القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟" . في هذا البحث، اتبعنا منهجية علمية تتكون من ثلاثة فصول، مستندين إلى مجموعة من الفرضيات التي تم اختبارها وتحليلها بدقة.

أظهرت الدراسة أن التحليل المالي للقوائم المالية يعد أداة علمية فعّالة تساهم في قياس وتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة. كما يُعتبر وسيلة لمراقبة ومتابعة نشاط المؤسسة من قبل مختلف الجهات المعنية، سواء كانت داخلية أو خارجية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه الأداة في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي، مما يمكن المديرين من اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات وتقادي أسبابها في المستقبل، وبالتالي ضمان استمرارية المؤسسة وتعزيز أدائها.

1- اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات الثلاث التي انطلق منها البحث والإجابة عن إشكاليته الرئيسية، يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تنص القوائم المالية على أنها تمثل نتيجة جهود المحلل المالي الذي يستخدم تقنيات التحليل المالي. وقد ثبت صحة هذا الأمر، حيث تُعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للبيانات التي يعتمد عليها المحلل في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، من خلال استخدام أدوات وتقنيات تحليل متنوعة.

الفرضية الثانية: تؤكد الدراسات أن التحليل المالي يُعتبر أداة فعّالة لتقييم وتحسين الأداء العام للمؤسسة، وقد تم إثبات ذلك من خلال التطبيق العملي. فقد أظهرت النتائج أن استخدام أدوات التحليل المالي يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي، كما يساهم في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند وجود أي اختلالات.

الفرضية الثالثة: تشير الأدلة إلى إمكانية الاستفادة من أدوات التحليل المالي، لاسيما النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة. وقد تم التأكد من صحة هذا الأمر، حيث أظهرت النتائج أن المحللين الماليين يستخدمون هذه النسب كأدوات تحليلية لفهم وضع المؤسسة واستخلاص

مؤشرات دقيقة حول أدائها المالي، بما في ذلك نسب المردودية وغيرها من النسب التي تعكس الواقع المالي بدقة.

بهذا نكون قد اختتمنا دراستنا متمنين أن تكون قد أسهمت في إلقاء الضوء على أهمية القوائم المالية كوسيلة أساسية لتحسين الأداء المالي، وأن تكون قد حققت الأهداف التي رُسمت لها، وقدمت نتائج مفيدة للدارسين والممارسين في المجال المالي والإداري.

النتائج :

أ-النتائج النظرية :

تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للبيانات التي تعكس الوضع المالي والاقتصادي الفعلي للمؤسسة. ويتم إعدادها وفق معايير محاسبية محددة، مما يسهم في تقديم معلومات دقيقة وموضوعية لجميع الأطراف المعنية.

يعتمد المستثمرون والمديرون والجهات الرقابية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة على التحليل المالي وأدواته، حيث تُعتبر هذه الوسائل فعالة لفهم الوضع المالي وتحديد مستويات الكفاءة والربحية والاستقرار.

لضمان دقة تقييم الأداء وتوجيه القرارات نحو التحسين المستمر، يُنصح باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المناسبة التي تتماشى مع طبيعة نشاط المؤسسة وظروفها البيئية والاقتصادية. ومن المهم الإشارة إلى أن القوائم المالية ليست هدفًا بحد ذاتها، بل تُعتبر أداة لتوفير المعلومات الضرورية التي تدعم عمليات التحليل وتُسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية السليمة.

يُعتبر إعداد القوائم المالية وفقًا للنظام المحاسبي الوطني أو الدولي شرطًا أساسيًا لضمان توفر بيانات موثوقة يمكن استخدامها بكفاءة في تطبيق تقنيات التحليل المالي. تتماشى هذه العملية مع الأهداف العامة للتحليل المالي، التي تشمل تقييم المركز المالي للمؤسسة وقياس أدائها المالي على مدى فترات زمنية مختلفة، بالإضافة إلى تقديم رؤى مستقبلية حول استمرارية نموها واستقرارها.

ب-النتائج التطبيقية :

أظهرت الدراسة التطبيقية التي أجريت على مؤسسة الإسمنت حساسنة في ولاية سعيدة أن القوائم المالية تلعب دورًا أساسيًا في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة. من خلال تحليل هذه القوائم باستخدام أدوات التحليل المالي، مثل النسب المالية، وتحليل الاتجاهات، والمقارنات الزمنية، تبين أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على

هذه الأدوات لتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، مما يسهل اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الوضع المالي.

كما أظهرت النتائج أن إدارة المؤسسة تُظهر اهتمامًا نسبيًا بالمؤشرات المتعلقة بالتوازن المالي وربحية الاستثمار. ومع ذلك، هناك حاجة لتطوير آليات أكثر دقة في استخدام نسب المردودية وكفاءة استخدام الموارد، لضمان تحقيق تحسين مستدام في الأداء المالي.

بشكل عام، أكدت النتائج أن التحليل المالي الفعال لا يمكن أن يتم دون وجود قوائم مالية دقيقة ومحدثة، مما يبرز أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الوطنية في إعداد هذه الوثائق.

التوصيات :

استنادًا إلى النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها، نقترح مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تحسين استخدام القوائم المالية في تقييم وتعزيز الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت حساسنة:

1- تعزيز الشفافية: يجب إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير المحاسبية السليمة لضمان موثوقيتها وقابليتها للاستخدام في التحليل المالي.

2- توفير التدريب المستمر: ينبغي تقديم برامج تدريبية للمستخدمين الداخليين (مثل المديرين والمحاسبين) حول أساليب التحليل المالي الحديثة واستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات.

3- اعتماد نظام محاسبي رقمي: من الضروري استخدام نظام محاسبي رقمي يساهم في تحديث البيانات المالية بشكل دوري، مما يسهل عملية تحليلها.

4- توسيع نطاق المؤشرات: يجب توسيع دائرة المؤشرات المستخدمة في التحليل لتشمل ليس فقط النسب التقليدية، بل أيضًا مؤشرات الأداء غير المالية مثل كفاءة الإنتاج وجودة المنتج النهائي.

5- ربط التحليل المالي بالأهداف الاستراتيجية: ينبغي أن يكون التحليل المالي أداة لرسم السياسات المستقبلية المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتطوير، وليس مجرد تقييم لحالة مالية سابقة.

ملاحق

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 9:54

EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21

PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecarts d'acquisition-goodwill positif ou nég					
Immobilisations incorporelles		29.437.226,78	20.641.843,39	8.795.383,39	647.190,08
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		2.713.979,50		2.713.979,50	2.713.979,50
Bâtiments		1.082.456.622,04	963.023.228,03	119.433.394,01	126.846.704,17
Autres immobilisations corporelles		8.064.731.332,58	5.660.341.233,65	2.404.390.098,93	2.577.303.405,00
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		252.429.105,13		252.429.105,13	159.100.434,81
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1.268.319.842,98		1.268.319.842,98	1.269.911.104,53
Impôts différés actif		81.924.129,49		81.924.129,49	75.668.068,25
TOTAL ACTIF NON COURANT		6.644.006.305,07		4.138.005.933,43	4.212.190.886,34
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1.821.540.327,15		1.821.540.327,15	1.854.440.637,57
Créances et emplois assimilés					
Clients		93.499.015,89	10.407.136,27	83.091.879,62	178.996.480,49
Autres débiteurs		9.086.904,00		9.086.904,00	10.421.604,17
Impôts et assimilés		33.464.889,30		33.464.889,30	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		191.269.784,55		191.269.784,55	297.644.903,87
TOTAL ACTIF COURANT		2.148.860.920,89	10.407.136,27	2.138.453.784,62	2.341.503.626,10
TOTAL GENERAL ACTIF		6.654.413.441,34		6.276.459.718,05	6.553.694.512,44

SOCIETE DES CEMENTS DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 9:55

EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21

PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1.050.000.000,00	1.050.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		4.256.896.660,69	4.078.387.506,63
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-297.380.500,86	204.884.154,06
Autres capitaux propres - Report à nouveau			25.200.000,00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		5.009.516.159,83	5.358.471.660,69
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		549.577.146,90	526.501.541,27
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		413.091.121,28	391.456.373,34
TOTAL II		962.668.268,18	917.957.914,61
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		168.754.125,53	125.678.853,34
Impôts		7.251.355,09	19.451.392,65
Autres dettes		124.210.619,26	128.845.979,18
Trésorerie passif		4.059.190,16	3.288.711,97
TOTAL III		304.275.290,04	277.264.937,14
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		6.276.459.718,05	6.553.694.512,44

SOCIETE DES CEMENTS DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 9:56

EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21

PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		996.301.437,06	1.365.055.830,59
Variation stocks produits finis et en cours		-148.066.576,71	430.134.921,42
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		194.181,82	288.000,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		848.429.042,17	1.795.478.752,01
Achats consommés		-288.947.461,50	-573.894.977,95
Services extérieurs et autres consommations		-209.177.074,35	-268.203.648,03
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-498.124.535,85	-842.098.625,98
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-		350.304.506,32	953.380.126,03
Charges de personnel		-388.190.358,11	-375.758.332,85
Impôts, taxes et versements assimilés		-14.640.009,31	-35.736.425,08
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-52.525.861,10	541.885.368,10
Autres produits opérationnels		29.478.454,29	25.559.344,66
Autres charges opérationnelles		-18.405.145,41	-21.411.025,07
Dotations aux amortissements, provisions et perte		-307.718.849,11	-365.611.227,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3.447.207,06	14.026.146,15
???? Comptes de charge non classés ????			20.000.000,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-345.724.194,27	214.448.606,81
Produits financiers		62.090.120,50	52.382.927,58
Charges financières		-20.002.488,33	-16.486.721,43
VI-RESULTAT FINANCIER		42.087.632,17	35.896.206,15
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT:		-303.636.562,10	250.344.812,96
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-4.656.093,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6.256.061,24	-804.565,90
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES O		943.444.824,02	1.887.447.170,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES OI		-1.240.825.324,88	-1.682.563.016,34
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDI		-297.380.500,86	204.884.154,06
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-297.380.500,86	204.884.154,06

SOCIETE DES CIMENT DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 9:58

EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22

PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2021
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou nég					
Immobilisations incorporelles		29.437.226,78	22.839.483,43	6.597.743,35	8.795.383,39
Immobilisations corporelles					
Terrainsx	R1S3L1	2.713.979,50		2.713.979,50	2.713.979,50
Bâtiments		1.082.456.622,04	970.161.160,61	112.295.461,43	119.433.394,01
Autres immobilisations corporelles		7.872.255.344,47	5.716.133.606,37	2.156.121.738,10	2.404.390.098,93
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		347.345.351,29		347.345.351,29	252.429.105,13
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1.297.815.512,98		1.297.815.512,98	1.268.319.842,98
Impôts différés actif		90.439.774,57		90.439.774,57	81.924.129,49
TOTAL ACTIF NON COURANT		6.709.134.250,41		4.013.329.561,22	4.138.005.933,43
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1.306.223.801,44		1.306.223.801,44	1.821.540.327,15
Créances et emplois assimilés					
Clients		120.844.923,71	10.407.136,27	110.437.787,44	83.091.879,62
Autres débiteurs		9.089.884,60		9.089.884,60	9.086.904,00
Impôts et assimilés		113.012.182,00		113.012.182,00	33.464.889,30
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		411.020.293,89		411.020.293,89	191.269.784,55
TOTAL ACTIF COURANT		1.960.191.085,64	10.407.136,27	1.949.783.949,37	2.138.453.784,62
TOTAL GENERAL ACTIF		6.719.541.386,68		5.963.113.510,59	6.276.459.718,05

SOCIETE DES CIMENT DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 9:58

EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22

PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1.050.000.000,00	1.050.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		4.256.896.660,69	4.256.896.660,69
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-323.553.466,24	-297.380.500,86
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-297.380.500,86	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		4.685.962.693,59	5.009.516.159,83
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		447.548.213,83	549.577.146,90
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		453.797.762,21	413.091.121,28
TOTAL II		901.345.976,04	962.668.268,18
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		198.902.482,34	168.754.125,53
Impôts		11.243.655,72	7.251.355,09
Autres dettes		161.504.869,58	124.210.619,26
Trésorerie passif		4.153.833,32	4.059.190,16
TOTAL III		375.804.840,96	304.275.290,04
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		5.963.113.510,59	6.276.459.718,05

SOCIETE DES CIMENT DE SAIDA

CODE: E03/PS3 REVISION: 01 DATE: 15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 9:59

EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22

PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2022	2021
Ventes et produits annexes		1.683.598.735,15	996.301.437,06
Variation stocks produits finis et en cours		-499.269.737,63	-148.066.576,71
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			194.181,82
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1.184.328.997,52	848.429.042,17
Achats consommés		-553.065.844,26	-288.947.461,50
Services extérieurs et autres consommations		-217.793.686,53	-209.177.074,35
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-770.859.530,79	-498.124.535,85
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I- II)		413.469.466,73	350.304.506,32
Charges de personnel		-450.076.089,68	-388.190.358,11
Impôts, taxes et versements assimilés		-11.812.676,09	-14.640.009,31
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-48.419.299,04	-52.525.861,10
Autres produits opérationnels		46.860.502,85	29.478.454,29
Autres charges opérationnelles		-3.950.236,22	-18.405.145,41
Dotations aux amortissements, provisions et perte		-369.628.884,46	-307.718.849,11
Reprise sur pertes de valeur et provisions		226.800,00	3.447.207,06
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-374.911.116,87	-345.724.194,27
Produits financiers		62.195.725,06	62.090.120,50
Charges financières		-19.353.719,51	-20.002.488,33
VI-RESULTAT FINANCIER		42.842.005,55	42.087.632,17
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT:		-332.069.111,32	-303.636.562,10
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		8.515.645,08	6.256.061,24
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1.293.612.025,43	943.444.824,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1.617.165.491,67	-1.240.825.324,88
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-323.553.466,24	-297.380.500,86
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-323.553.466,24	-297.380.500,86

SOCIETE DES CIMENT DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 10: 0

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23

PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2022
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou nég					
Immobilisations incorporelles		29.437.226,78	24.821.393,47	4.615.833,31	6.597.743,35
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		2.713.979,50		2.713.979,50	2.713.979,50
Bâtiments		1.082.456.622,04	977.284.397,07	105.172.224,97	112.295.461,43
Autres immobilisations corporelles		8.388.296.373,86	6.023.090.756,71	2.365.205.617,15	2.156.121.738,10
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		18.298.859,92		18.298.859,92	347.345.351,29
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1.288.628.948,81		1.288.628.948,81	1.297.815.512,98
Impôts différés actif		95.278.164,65		95.278.164,65	90.439.774,57
TOTAL ACTIF NON COURANT		7.025.196.547,25		3.879.913.628,31	4.013.329.561,22
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1.213.128.047,16		1.213.128.047,16	1.306.223.801,44
Créances et emplois assimilés					
Clients		48.391.970,63	2.520.877,00	45.871.093,63	110.437.787,44
Autres débiteurs		11.108.557,68		11.108.557,68	9.089.884,60
Impôts et assimilés		101.741.907,38		101.741.907,38	113.012.182,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		365.086.633,07		365.086.633,07	411.020.293,89
TOTAL ACTIF COURANT		1.739.457.115,92	2.520.877,00	1.736.936.238,92	1.949.783.949,37
TOTAL GENERAL ACTIF		7.027.717.424,25		5.616.849.867,23	5.963.113.510,59

SOCIETE DES CIMENT DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 10: 0

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23

PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1.050.000.000,00	1.050.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		4.256.896.660,69	4.256.896.660,69
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-188.094.222,08	-323.553.466,24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-620.933.967,10	-297.380.500,86
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		4.497.868.471,51	4.685.962.693,59
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		232.917.231,80	447.548.213,83
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		476.352.909,36	453.797.762,21
TOTAL II		709.270.141,16	901.345.976,04
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		194.020.946,62	198.902.482,34
Impôts		14.498.488,00	11.243.655,72
Autres dettes		198.595.311,74	161.504.869,58
Trésorerie passif		2.596.508,20	4.153.833,32
TOTAL III		409.711.254,56	375.804.840,96
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		5.616.849.867,23	5.963.113.510,59

SOCIETE DES CIMENT DE SAIDA

CODE:E03/PS3 REVISION:01 DATE:15.01.2018
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 10/02/2025 10: 1
EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2023	2022
Ventes et produits annexes		1.589.464.567,17	1.683.598.735,15
Variation stocks produits finis et en cours		-106.403.213,54	-499.269.737,63
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1.483.061.353,63	1.184.328.997,52
Achats consommés		-690.295.017,71	-553.065.844,26
Services extérieurs et autres consommations		-248.143.106,78	-217.793.686,53
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-938.438.124,49	-770.859.530,79
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-		544.623.229,14	413.469.466,73
Charges de personnel		-460.294.544,38	-450.076.089,68
Impôts, taxes et versements assimilés		-16.253.410,76	-11.812.676,09
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		68.075.274,00	-48.419.299,04
Autres produits opérationnels		47.837.009,30	46.860.502,85
Autres charges opérationnelles		-4.898.055,09	-3.950.236,22
Dotations aux amortissements, provisions et perte		-353.961.549,47	-369.628.884,46
Reprise sur pertes de valeur et provisions		449.472,18	226.800,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-242.497.849,08	-374.911.116,87
Produits financiers		62.229.569,60	62.195.725,06
Charges financières		-12.664.332,68	-19.353.719,51
VI-RESULTAT FINANCIER		49.565.236,92	42.842.005,55
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT:		-192.932.612,16	-332.069.111,32
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		4.838.390,08	8.515.645,08
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES O		1.593.577.404,71	1.293.612.025,43
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES OI		-1.781.671.626,79	-1.617.165.491,67
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDI		-188.094.222,08	-323.553.466,24
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-188.094.222,08	-323.553.466,24



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

إلى السيد: مدير مصنع الأسمنت الحسا سنة

الموضوع: طلب استقبال

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة: بطلب استقبال ومساعدة الطلاب:

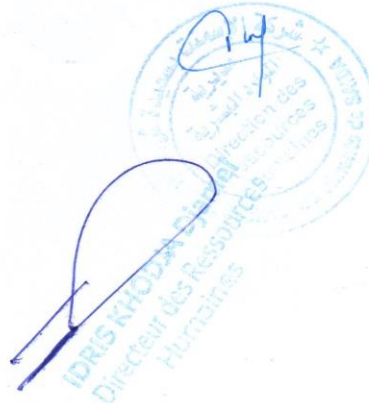
- الطالب(ة): يحي محمد أمين مسجل(ة) في السنة: الثانية ماستر تخصص: محاسبة و تدقيق
- الطالب(ة): عوالي محمد إسلام مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر تخصص: محاسبة و تدقيق
- بتسهيل عملية دخولهما إلى المؤسسة التي تشرفون عليها . وتمكينهما من الاطلاع على كل

ما يساعدهما لإنجاز بحثهما : وذلك ابتداء من 2025 /01//27 إلى غاية 2025 /02//11

حسب القانون الداخلي المتبع لديكم؛ وهذا حتى يتسنى لهما التحضير الجيد لإعداد البحث .

في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

رئيسة القسم



قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالعربية:

- 1 دريد آل شيب مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،
- 2 رضوان حلوه، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009،
- 3 خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS2007، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008،
- 4 دريد كامل آل شيب ، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ،2006
- 5 محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2014،
- 6 طارق عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000،
- 7 حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان،
- 8 د. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 29 الأولى، عمان الأردن، 2006،
- 9 عبد الفتاح حنفي، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، 2008،
- 10 ألدorman، قودوين ترجمة نضال محمود الرمحي المحاسبة الإدارية ، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ، 2013،
- 11 د. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، بدون طبعة،
- 12 خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير الدولية، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، عمان. 2008،
- 13 مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2001،

- 14 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004،
- 15 هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.
- 16 وائل محمد صبحي، إدريس طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن دار وائل للنشر، الأردن، 2000،
- 17 وصفي عبد الكريم الكساسية، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2011،
- 18 محمد محمود الخطيبة الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،
- 19 د/ طاهر محسن منصور الغالي، أوائل محمد صبحي إدريس، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، 2009،
- 20 أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013،
- 21 كامل بربر، الإدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،
- 22 خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،
- 23 عاطف وليد أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الاجتماعي، مصر، 2006 ،
- 24 عدنان هاشم، رحيم السمراني، الإدارة المالية منهج التحليل الشامل الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997،
- 25 ناصر داداي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر،
- 26 مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الادارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن 2013

- 27 سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997،
- 28 ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير دار المحمدية العامة الجزائر، 1999،
- 29 عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997.
- 30 بوشاشي بوعلام السيد في التحليل المالي وتحليل الاستقلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر،
- 31 عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الإستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، اسكندرية، مصر، 1999،
- 32 أيمن الشنطي، عامر شقر الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005،
- 33 عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن 2014،
- 34 محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، مكتب الجامعي الحديث، اسكندرية، مصر، 2007،
- 35 محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل الدار الجامعية، إسكندرية، مصر،
- 36 مبروك ابو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاسها على الدول العربية دار إبتراك ، القاهرة ، 2005 ،
- 37 محمد سمير الصبان ، دراسات في الأصول المالية ، اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي ، الدار الجامعية بيروت 1996 .
- 38 كمال الدين الدهراوي ، وعبد الله العظيم هلال ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 .
- 39 عبد الفتاح محمد الصحن، محمد ناجي درويش المراجعة بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998،

40 الفين ارينز جيمس لويك المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسبي، دار المريخ للنشر ، الرياض،

41 أحمد حلمي جمعة المراجعة الحديث للحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 1999،

42 أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

43 مفلح عقل محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الأردن، 2009.

44 العلي أسعد حميد، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن 2013

45 مبارك سلوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012

مذكرات :

1 زويينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق مذكرة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013-2014،

2 فؤاد إليهم ، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع أم البواقي، مذكرة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2014-2015

3 مسوسي زهية، ساري رزيقة، دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي أحمد أولحاج البويرة.

4 ناصر محمد على المجهلي خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، الحاج لخضر باتنة، 2003/2004.

5 أمال زاوي عائشة هشام، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي حيحل 2016 - 2017 .

- 6 شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2008-2009.
- 7 علمي حليلة، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2015 - 2016،
- 8 الياس البدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، ماجستير، قسم العلوم التجارية، 2010-2009،
- 9 صالح مرزقة، فتيحة بورهين القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة
- 10 سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر
- 11 د. محمد الحبيب مرحوم النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ محلة (الاقتصاد والمالية)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 209 المجلد 4، العدد 2، 2018،
- 12 لمايسي سارة، تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولية (رسالة ماجستير: محاسبة) شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2015/2016،
- 13 أوراغ حولة مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - بسكرة - رسالة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر - بسكرة - سنة 2015 - 2016،
- 14 بوضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين .دراسة حالة لشركة التأمين CASH خلال فترة 2005-2008، مذكرة ماجستير .قسم علوم اقتصادية ،تخصص نقود.مالية.وينوك ،بليدة 2009،

- 15 عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2001، 2002،
- 16 بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة أعمال والمالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المدية 2010-2011،
- 17 سعادة اليمين. (2008/2009) استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها. مذكرة ماجستير). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر : جامعة الحاج لخضر باتنة
- 18 سعاد جغام، ومسعودة بوقرة . (2017/2018) دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة اقتصادية. (مذكرة ماستر) . المسيلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ادارة مالية، الجزائر : جامعة محمد بوضياف.
- 19 شدي معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2008-2009،
- 20 ابن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية 1 وعلوم التسيير، بجامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011،
- 21 شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2005،
- 22 مراد حمزة ، ربحي احمد، دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الأعمال الجزائر. 2010-2011
- 23 صحراوي فارس ،زعرور نعيمة ،استخدام اساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق دراسة حالة الشركة حبوب الزيبان - جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2021

24 نشأت حكمت عليوي، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة مكملة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2019

25 توفيق سميج محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الإسراء، عمان، 2015.

مدخلات :

1 محمد الصغير قريشي، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية مداخلة في الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة يومي، 22 و 23 نوفمبر 2011،

ملتقيات :

1 بن نذير نصر الدين د. شلال أيوب تقييم مراقبة التسيير كآلية الحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، ملتقى الوطني الأول، جامعة البليدة، 2017،

المجلات :

1 زغيب مليكة التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر،

الجرائد :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27،

منشورات :

محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007 .

- 1 Josette Peyrard, gestion financière, dépote légal, paris, 1990.
- 2 Elie cohen, Analyse financière, Edition Economica, Paris, 1990.
- 3 Jacky mailler, Michel remailler, Analyse financière de l'entreprise, 6ème édition, dunad, paris, 1992.
- 4 Eric Ducasse, et autre, Normes comptables IAS/IFRS, Bibliothèque royale de, .Belgique, 2005.
- 5 Stépahn burn IAS/IFRS : les norms internationnales d'information fiananciere. .Edition gualima , paris ,2006.
- 6 Manuel de Comtabilité Financière, 2013.

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة الدور الأساسي للقوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تُعتبر نتاجًا رئيسيًا للنظام المحاسبي وأداة محورية في تقييم الأداء وتعزيز التحسين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد كيفية استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات وزيادة كفاءتها، مع تطبيق عملي على "مؤسسة الإسمنت بالحساسنة – سعيدة".

أظهرت النتائج أن عملية التحليل المالي تعتمد بشكل أساسي على:

- تحليل البيانات المالية التاريخية لفهم الواقع الحالي للمؤسسة وتوجهاته.

- تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء لتطوير خطط تصحيحية تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

كما أكدت الدراسة أن التحليل المالي يتجاوز كونه تقييمًا روتينيًا، ليصبح أداة استباقية تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة استنادًا إلى مؤشرات دقيقة، مما ينعكس إيجابًا على موثوقية المؤسسة وقدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، الأداء المالي، التحليل المالي، أدوات التحليل المالي.

Résumé:

Cette étude explore le rôle central des états financiers dans l'optimisation de la performance financière des entreprises. Considérés comme un produit clé du système comptable financier, ces états constituent un outil essentiel pour évaluer les performances et piloter les améliorations. En adoptant une approche descriptive-analytique, la recherche examine comment les outils d'analyse financière permettent de diagnostiquer la situation financière des entreprises et d'accroître leur efficacité, avec une application pratique sur le cas de « **l'Entreprise de Ciment de El Hassasna – Saïda.** »

Les résultats ont révélé que l'analyse financière repose principalement sur:

L'examen des données financières historiques pour comprendre la situation actuelle de l'entreprise et ses tendances.

L'identification des forces et des faiblesses dans la performance afin d'élaborer des plans correctifs alignés sur les objectifs stratégiques.

L'étude souligne également que l'analyse financière ne se limite pas à une évaluation routinière, mais devient un outil proactif. Elle permet à la direction de prendre des décisions éclairées basées sur des indicateurs précis, renforçant ainsi la fiabilité et la compétitivité de l'entreprise.

Mots-clés : États financiers, performance financière, analyse financière, outils d'analyse financière.